مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، (العلوم الإنسانية) ، المجلد ١٩ ، العدد (٣) ، ٢٠٠٥

العولمة والخطاب الاسلامي المنشود في ظلها
Globalization and Islamic Discourse

ناصر الدين الشاعر
كلية الشريعة ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ، فلسطين
بريد إلكتروني: *nasershaer@yahoo.com*

تاريخ التسليم: (٢٠٠٤/٥/١٩) ، تاريخ القبول: (٢٠٠٥/٣/١٣)

الملخص

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد، فقد أدارت هذه الدراسة جدلاً حول مفهوم العولمة، ونشأتها، وأبرز مجالاتها، والعناصر التي أسهمت في تشكيلها، والبيئة التي ترعرعت في ظلها، والأطراف المستفيدة منها والمتضررة منها على حد سواء. وذلك في مقدمة أساسية للحكم على المواقف المتباينة تجاهها في الأدبيات العربية. فضلاً عن أن هذا العرض التحليلي يساعد في إعطاء الحكم الإسلامي الأقرب إلى الصواب بخصوص العولمة التي أصبحت تشغل بال ملايين البشر. كما أن البحث يسعى إلى استقصاء أبرز مخرجات العولمة والمفردات الحديثة المرتبطة بها، لمعرفة الموقف الإسلامي منها من جهة، ولفحص أثر العولمة ومخرجاتها على الخطاب الإسلامي المعاصر، ولفحص مدى مواكبة هذا الخطاب لذلك. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تباين نسبي فيما يتعلق بالمفاهيم حتى لدى شريحة المفكرين العرب. وهو ما تجلى أثره من خلال مواقف البعض المغايرة لعموم المفكرين تجاه العولمة. وإذا كان القليل من علماء الشريعة قد تطرق إلى العولمة وسعى إلى الإفادة من المفاهيم والمخرجات الإنسانية التي جاءت بها من غير نسيان لنقد الجوانب السلبية فيها، فإن الغالبية منهم لم يتطرقوا إليها، وهو ما يبقي خطاب الكثيرين خارج زمن العولمة.

Abstract

This study is an attempt to examine the concept of Globalization with special reference to its understanding from Islamic point of view. It discusses the emergence of Globalization, its roots, its environment, and its positive and negative impacts on the different sectors. This analytical discussion helps in introducing the most appropriate Islamic perspectives regarding Globalization, which could be considered as one of the most striking and controversial concepts in this era. Moreover, this study is examining the relevant outstanding outputs of Globalization, and therefore, its impacts on

Islamic discourse.The conclusion of this work can briefly be summarized in two points:

1-There exist some differences among the writers and scholars in the Arab world regarding Globalization.

2-Very few Islamic scholars have tackled the concept of Globalization which means that the discourse of the majority remains "out of the time of Globalization".

١. المقدمة

١ : ١ أهمية الموضوع وسبب اختياره

منذ تسعينيات القرن الماضي، والجدل حول العولمة لا يتوقف في عالمنا العربي. والمفكرون والمحللون تجاه العولمة منقسمون إلى فريقين رئيسيين، ينظر أحدهما إلى العولمة على أنها حقبة تاريخية محايدة تأتي ضمن التطور البشري الطبيعي، بينما ينظر الآخر إليها على أنها أداة للهيمنة والاختراق. علماً بأن التوجه العام لدى جموع المحللين والمفكرين العرب الذين كتبوا في العولمة ينظرون إليها نظرة شك وريبة باعتبارهم لها شكلاً من أشكال الاستعمار، ولكن بوسائل تبدو أكثر نعومة وإغراء من سابقاتها.

أمام هذا الجدل، ولسبر جوهر العولمة وللتعرف على غاياتها الحقيقية، ولتحديد الموقف الأكثر إنصافاً، فقد رأيت أن أبحث في هذه الظاهرة الجديدة، أو الجديدة القديمة حسب البعض.

يزيد في أهمية هذا البحث، قلة اهتمام الكثيرين من علماء الشريعة بموضوع العولمة إلى حد التجاهل المطلق أحياناً. وليس ذلك من باب الاستخفاف بآثارها غالباً، ولا من باب كونها قضية ثانوية لا تستحق عناء البحث، إنما قد يكون ذلك من باب البُعد عن المعاصرة، ومن باب عدم الاهتمام بالشؤون الكونية الكبرى لدى هذا الفريق. أو لعل ذلك من باب رفض كل ما يأتي من الغرب بسبب المواقف الغربية المنحازة من جهة أو من باب الخوف من الاستشراق والاختراق من جهة أخرى. وبالتأكيد، فإن هذا يدعو إلى ضرورة عرض الأمر للنقاش والتحليل في أوساط هذا الفريق من منطلقات محددة تعالج جوهر الموضوع كما هو من غير إسقاط أو تحيز، وتناقشه وفق الثوابت الإسلامية من جهة، ووفق المصالح العامة لأمتنا من جهة أخرى. فضلاً عن أن ذلك سيسهم في تنمية مفهوم المعاصرة للخطاب الديني، إلى جانب الاهتمام بالجوانب الأخرى فيه.

والإسلام الذي يمثل اتباعه خُمس سكان العالم، لا يمكن أن يكون محصوراً أو بعيداً عن ظواهر العصر وقضاياه الكبرى.

٢:١ دراسات سابقة، ومنهج البحث الحالي

كثيرة هي البحوث والمؤتمرات والإصدارات التي ناقشت موضوع العولمة بكل لغات العالم في السنوات العشر الأخيرة. وجزء لا بأس به من ذلك صدر في العالم العربي. بل لقد بلغ الأمر ببعض المفكرين أن يعترض على كثرة الملتقيات التي عالجت الموضوع في عالمنا العربي. وذلك من منطلق التخوف من أن نتحول إلى بوق يردد ما يُعرض علينا في السوق العالمي من أفكار ومواضيع. فإذا قتلت تلك القضايا بحثاً وتحليلاً، عرضوا في السوق موضوعاً آخر نتلهى به. وهكذا نبقى في دائرة التحليل والنقاش والأخذ والرد، من غير أن نتحول إلى دائرة الفعل أبداً.

بعض هذه الإصدارات أو الملتقيات عالجت مفهوم العولمة ونشأتها ومجالاتها وغاياتها. وبعضها عالج الموقف المطلوب تجاهها. وبعضها كان جريئاً في مناقشة محاور المواجهة الرئيسية التي على امتنا اتخاذها ضدها. وفي حين كان جانب من الباحثين والكُتاب يعكس موقفه الأيديولوجي على المفهوم، أو يعكس موقفه السياسي ضد أمريكا على الموقف منها، أو يعرض تخوفه على مصير الهوية العربية الإسلامية في ظلها، كان جانب آخر من تلك الإصدارات يعزف سيمفونية أو مقطوعة غزلية في مدح العولمة والإشادة بأهدافها وثمارها.

في بعض تلك الحالات، تبدو السطحية بارزة في التعامل مع العولمة، وفي بعضها يبدو النزق عليها، وفي حالات كثيرة يتم عرض وجهة نظر الباحث دون تمحيص الآراء الأخرى المغايرة أو حتى مجرد عرضها، وهو ما يجعل البحث منها في الغالب معبراً عن رأي صاحبه، وليس بالضرورة أن يكون معبراً عن جوهر العولمة وغاياتها.

بعض تلك الإصدارات ركزت على جانب من مجالات العولمة دون سواها، كالجانب الاقتصادي، وكأن ذلك الجانب هو كل العولمة وجوهرها. وبعضها ركز على الجانب الثقافي والاختراق الثقافي وصراع الحضارات وحوار الحضارات على حساب الجانب الاقتصادي وسواه. وبعضها ركز على الجانب التكنولوجي، وكأن العولمة تنحصر في مجال الاتصالات والمعلومات وسائر معطيات التكنولوجيا التي أحدثت نقلة كونية في كل مجالات الحياة. بينما ركز بعضها على الجانب غير المادي ممثلاً في المفاهيم الكونية المشتركة، كحقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة وسواها. وركز بعضها الآخر على معالجة الخطاب الإسلامي في ظل هذه المتغيرات الكونية وكيف يمكن لهذا الخطاب مواكبة هذه التغيرات الكونية في كل ما يطرح مع المحافظة على ثوابته، كما فعل الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه الأخير. وبالتأكيد، فإن هذه الإصدارات عموماً تقدم خدمة معرفية غنية للمواطن العادي وللباحث على حد سواء.

وفي هذا البحث، أسعى ما استطعت إلى لملمة الموضوع، وإلى عرض جوهر العولمة وغاياتها كما هي، والى تتبع ومناقشة وجهات النظر تجاهها، والى تسليط الضوء على الخطاب الإسلامي والصورة التي ينبغي أن يكون عليها لمواكبة هذه المعطيات الكونية الجديدة.

ومنهجي في هذا كله، يلتزم بعرض الأمور والآراء كما هي، من غير إسقاط من طرفي لأي شيء عليها، ومن غير تحميل لأي كلام غير ما يحتمل، مع التزامي بعرض وجهات النظر المتعددة حول الموضوع ومناقشتها وتحليلها ومقارنتها مع بعضها على ضوء الواقع المحسوس، ووفق الثوابت الأساسية لأمتنا، وليس وفق أي من خيالاتنا وآمالنا وأحلامنا الوردية أو وفق نزقنا ومعارضتنا ومواقفنا المحددة مسبقاً.

٢.شرح المصطلح وجدل المفاهيم

العولمة مفردة جديدة في اللغة العربية، وهي مأخوذة من الأصل الإنجليزي ذي المرجعية الأمريكية globalization حيث أن الكلمة globe تعني الكرة الأرضية، ويطلق عليها الفرنسيون مصطلح mondialisation حيث أن الكلمة monde تعني العالم.(١)

وقد برز الحديث عن العولمة بشكل واضح خلال التسعينيات، وإن كانت المقدمات لنشوء الظاهرة قد بدأت بالتشكل قبل ذلك. وحتى لو كان هذا المفهوم قائماً قبل ذلك بشكل ما، فإنه لم يكن يسترعي الانتباه، بينما هو اليوم من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولاً في الشرق والغرب على حد سواء.(٢)

لكن ورغم كثرة استعمال هذا المصطلح، فقد بقي وضع تعريف محدد له أمراً شائكاً، حيث توجد صعوبات كبرى في الاتفاق على تعريف واحد وذلك لأكثر من سبب، أولها تعدد مجالات العولمة، وهو ما جعل فريقاً خلافاً لفريق آخر يعرف العولمة بالتركيز على هذا المجال أو ذاك من مجالاتها الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية أو الإعلامية. خاصة مع وجود جوانب وتجليات متعددة للعولمة، فيحظى هذا المجال على تركيز هذا المعرف وفقاً لاهتماماته بينما يحظى مجال آخر على اهتمام معرف ثان، وهكذا. وأما السبب الثاني للخلاف فيعود إلى تضارب المواقف تجاه العولمة لأسباب مبدئية فكرية أو دينية أو سياسية، وهو ما ينعكس على تعريف العولمة ويجعل الناس تجاهها على فريقين رئيسيين: الأول منهما يعتبر العولمة مرحلة من مراحل التطور البشري الطبيعي المحايد، بينما يعتبرها الثاني أسلوباً للهيمنة الأمريكية على شعوب العالم الثالث بخاصة أو لتكريس سيطرة دول الشمال على دول الجنوب بصورة عامة، أي أنه ينظر إليها نظرة اتهام.

على أية حال، فإن هذا لا يمنع من محاولة تعريف العولمة، ولو عن طريق عرض عدد من أشهر التعاريف التي جرى تداولها، وهو ما سيعطي صورة معقولة عن هذا المفهوم، وعن نشأته وتشكله ومجالاته.
حسب الدكتور عبد الخالق عبد الله من قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات العربية(٣)، فإن أحد أهم وربما أقدم تعريف للعولمة هو تعريف رونالد روبرستون الذي يقول بأن العولمة اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة الوعي الفردي والجماعي بهذا الانكماش٤. كما ينقل لنا تعريفاً آخر للباحث الياباني كينشي أهماي يركز على المستجدات التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً، وبالتالي فإن العولمة تعني بروز عالم بلا حدود جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. وقريب من هذا ما ينقله عن أنثوني جيدنز، الذي يرى بأن العولمة مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل

للفصل بين الداخل والخارج، ويتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية، حيث يصبح العامل الخارجي بنفس حضور العامل الداخلي في تأثيره على سلوك وأفكار الأفراد.[٥] وقريب من هذا ذلك التعريف الذي يورده الدكتور علي العجلة للعولمة بأنها تعبير عن النمو السريع للاتصال فيما بين المجتمعات والمؤسسات والثقافات بصورة جماعية أو فردية في كل مكان من العالم[٦]. كما ينقل لنا نايف عبيد[٧] الاعتقاد بكون العولمة ظاهرة تاريخية عن جورج طرابيشي الذي يعتبرها ظاهرة تاريخية لنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين مثلما كانت القومية الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. من أنصار هذا القول أيضاً برهان غليون الذي يرى أن هذه الظاهرة تأتي ضمن التطور الطبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية والتي ابتدأت بالعصر الحجري، فالحديدي، فالزراعي، وهكذا. ولكن مع تميز هذه الظاهرة عن سابقاتها بأمور منها كثافة المبادلات وسرعة الانتشار. لذا فإنه، وبسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً، فقد أمكن الدخول في طور من التطور الحضاري الذي أصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد.[٨]

لكن، وإلى جانب هذا التوصيف للعولمة، والذي يجعل منها محطة أو مرحلة تاريخية محايدة نسبياً في السياق الطبيعي للتطور البشري، تظهر تعريفات أخرى تلقي على المفهوم ظلالاً من الانحياز، وذلك من خلال اتهامها بالسعي إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية لفئة معينة على سائر سكان المعمورة. وبالتالي، ووفق هذا التعريف، لا تكون العولمة سوى أداة جديدة يستخدمها الأقوياء في العالم لفرض نفوذهم على سائر الأمم. ذهب إلى هذا القول مسعود ضاهر الذي يرى بأن العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الرعاية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية[٩]. وهو ما أكده كذلك الدكتور أحمد شلبي عندما قال بأن العولمة تعني تبعية العالم لأسلوب بشري واحد في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والإعلام، بل هي شكل من أشكال الاستعمار[١٠]. فالعولمة تعني وجود نمط عالمي واحد، هو امتداد لنمو المركز الغربي وانبساطه في الأرض مبشراً بنموذجه المادي المغرق في حب السيطرة. إنها روما الجديدة، وكما كانت روما في السابق تصر على أن كل الطرق تؤدي إليها، فإن العولمة اليوم لا تعرف سوى الطرق التي تؤدي إلى أمريكا[١١]. وبالتالي وحسب هذا المفهوم فإن العولمة ما هي إلا نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور، خرج بتجربته عن حدوده الجغرافية لعولمة الآخر وتنميطه بهدف تحقيق أهداف وغايات فرضها التطور المعاصر[١٢].

أما الدكتور محسن أحمد الخضيري، ووفق ما ورد في كتابه "العولمة"، فقد قال في مدح العولمة ما لم يقله القباني في المرأة، وذلك بالرغم من اعترافه ابتداءً بأن العولمة مفهوم مراوغ، وأنها ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع، والسيطرة ، والهيمنة، وإملاء الإرادة، وبسط النفوذ. فالعولمة عنده، قائمة على الديمقراطية والحرية، وهي تفتح الأسواق بحثاً عن الصورة المثلى لمستقبل الإنسانية، وتجرد المجتمعات من ذاتيتها لخلق مجتمع عالمي إنساني يستوعب كل البشر دون فروق عنصرية بغيضة. وعلى الجميع امتطاء صهوة هذا الجواد لأجل مستقبل واعد مشرق ننعم فيه بمزيد من الحرية والرفاهية. لذا فإنه يتهم التيار الذي يقاوم العولمة بالسذاجة والرجعية والتخلف والمراهقة السياسية ومخالفة الفطرة الإنسانية والأوامر

الربانية على حد سواء. فالعولمة ليست غولاً متوحشاً، ولا شراً مستطيراً، ولا شيطاناً ماكراً، إنما هي ضوء نهار ينهي ظلام الليل الطويل الذي نعيش فيه.[١٣]

الدكتور محيي مسعد، استنكر هو الآخر اعتبار البعض للعولمة استعماراً جديداً. فهي ليست كذلك ولا تهدد الهوية القومية ولا تسعى للهيمنة على الأسواق ولا لتحويل العالم إلى قرية صغيرة ولا لترسيخ الهيمنة الأمريكية، والأفضل أن لا يتم التعامل مع العولمة من خلال هذه العقلية التآمرية، حسب قوله.[١٤]

أما الدكتور صادق جلال العظم من سوريا فهو يقر بأن العولمة حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ.[١٥] لكن العظم، ورغم تسليمه بالظرف الذي نشأت وتطورت فيه العولمة، فإنه لا يشعر بالرضى عن عدد من التعريفات التي تختزل العولمة بعبارات تحمل طابع المدح للعولمة تارة أو طابع الاتهام والتجريم تارة أخرى، أو تلك التي تحصرها في مجال المال، أو تلك التي تجعلها انعكاساً ونتيجة حتمية للتطور التقني والمعلوماتي وفي مجال المواصلات والاتصالات، أو تلك التي تدعي سعي العولمة إلى توحيد السلوك الاستهلاكي في العالم، أو تلك التي تهرب من تعريفها بالاكتفاء بتسميتها بأنها حقبة ما بعد الحداثة أو ما بعد الاستعمار أو ما بعد الامبريالية لأن التسمية بالبعدية الزمانية ليست تعريفاً. كما علق في المقابل على الاختزاليات الهجائية التي لا تعكس سوى انفعالات الحنق والنزق والعصبية والاستخفاف والاستهجان والاستنكار لكل ما له علاقة بالعولمة.[١٦]

وإذا كان البعض يرى في العولمة مجرد إزالة للحدود أمام التواصل الاقتصادي بين جميع الدول الغنية والفقيرة مما يتيح فرصة الوصول إلى أسواق الآخرين، وهو بالتالي ما يحقق الفائدة للجميع، فإن فريقاً آخر يرى في العولمة قوة جامحة لا رحمة فيها تقودها الشركات العملاقة العابرة للحدود المتعددة الجنسيات، ومعها العديد من المؤسسات الدولية الموجهة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما. هذا الفريق الذي يسعى لفرض نموذجه الرأسمالي لاقتصاد السوق، تسعى شركاته لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح عبر ضمان انتقال المواد الخام من الأطراف إلى المركز الصناعي بأسعار زهيدة، وإلى ضمان وصول منتجاتها إلى المستهلكين في أماكن تواجدهم في العالم، وبالسعر الذي تحدده تلك الشركات، من خلال تحكمها بنظام العرض و الطلب ولو أدى ذلك إلى إلقاء الكميات الزائدة عن احتياج السوق في البحر. بينما لو قامت أية دولة بوضع عقبات أو تشريعات أو ترتيبات وطنية تنظم أو تحدد من حرية الانتقال المتبادل للسلع و للمواد الخام، فإن هذه الشركات العابرة للحدود، ستمارس ضغوطا متنوعة على تلك الدولة مستنصرة عليها بصندوق النقد الدولي و بالبنك الدولي مع تهديدها بسحب استثماراتها من أراضيها، مما يرغمها على إزالة تلك التشريعات الوطنية. تلك التشريعات التي من المفترض أنها توفر الحماية للمنتجات الوطنية، وهو ما لا يتمشى مع نظرية اقتصاد السوق التي تحاول الشركات فرضها على العالم، في تهميش بليغ لدور الدولة و لسلطتها على حركة البضائع و سياسات السوق. و هو ما يصب في صالح الاقتصاديات المتطورة و على حساب الاقتصاديات النامية التي لا تملك قدرة تنافسية. فضلاً عن أنها ليست تنافسية بالمعنى المطلق، وليست سوقاً حرة بالمعنى الدقيق.

إنما يتحكم بمجرياتها وبوضع شروطها الطرف القوي. وهو ما يجعلها مجرد آليات خادمة للاقتصاديات الكبرى على حساب الدول والشعوب والاقتصاديات الضعيفة في العالم.

وهكذا، يستمر مسلسل امتصاص خيرات الجنوب لصالح الشمال بأسعار زهيدة. بينما يستمر تدفق السلع و البضائع من المركز إلى دول الأطراف التي تحولت إلى سوق استهلاكية مشرعة الأبواب، ولكن بأسعار مرتفعة وبكميات يجري التحكم بها وفق استيعاب السوق، مع تسخير كبير لوسائل الدعاية والإعلان والترويج مما يزيد في حجم استهلاكها والطلب عليها ويبقي أسعارها مرتفعة. وهو ما يزيد في حجم الهوة بين الطرفين و يؤكد مقولة الاستعمار الاقتصادي، كإحدى تجليات العولمة و ثمارها المرة.

وإذا كان البعض يرى في العولمة ارتقاءً بالثقافة إلى العالمية، يؤكد آخرون، بأن العولمة الثقافية ليست سوى الاختراق الغربي لثقافات الشعوب الأخرى. بل إن الباحث الأمريكي فريدمان صاحب الكتابات العديدة عن العولمة ليعرفها بكلمة واحدة وهي "الأمركة"، كما ذكر ذلك عنه الدكتور علي العجلة (١٧).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن العولمة هي غير العالمية، فإذا كانت العولمة Globalization قد تمثل إرادة الهيمنة واختراق الآخر لسلبه خصوصيته ولنفيه وإقصائه وقمعه، فإن العالميةUniversalism تمثل طموحاً مشروعاً نحو الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، والعالمية تعني التفتح على كل عالمي وكوني مشترك. نشدان العالمية يمثل الرغبة في الأخذ والعطاء والتبادل والتكامل. العالمية تعني الرقي بما لديك إلى المستوى العالمي تاركا المجال للتلاقح والتبادل بالأخذ والعطاء لتحقيق التكامل الإنساني. أما العولمة، فهي قولبة تسعى إلى حمل شعوب العالم ولو قسراً على الأخذ بالنموذج الغربي وقوالبه، وذلك في مجمل شؤون الحياة ومجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، مسخرة في سبيل ذلك كل ما أوتيت من قوة وبريق في مجالاتها الإعلامية والاقتصادية والتكنولوجية، إلى جانب تفردها العسكري بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.(١٨)

وهذا سيقود إلى التفريق بين عالمية الإسلام والعولمة المعروضة هنا. فإذا كان البعض قد امتدح عالمية المفاهيم الإسلامية بعبارات توحي بأوجه الشبه مع العولمة بل وبالسبق الزماني عليها، فقد نوه المحققون إلى ضرورة التمييز بين الأمرين. علي غالب حسين من الأردن يقول: "علينا أن نتذكر بأننا دعاة عولمة قبل غيرنا، فرسالتنا عالمية في طرحها وفي توجهها لبني البشر كافة ... و هي الحقيقة التي صرح بها القرآن الكريم".(١٩)

أما الدكتور أحمد شلبي فيدعو إلى التفريق بين الأمرين حيث يقول: "من الناس من يظن أن العولمة هي إحياء لفكر العالمية في الإسلام. والحق أن هناك فرقاً كبيراً بينهما، العالمية دعوة خير من الله تعالى للمجتمع البشري ليلتقي على أسس إلهية تضمن للإنسان خيري الدنيا والآخرة، وفيها مساواة بين البشر دون اعتداء أو تسلط من جماعة على أخرى ودون فرض عادات قوم وآرائهم وتقاليدهم على آخرين. عالمية الإسلام تعني الاشتراك في الثوابت الإسلامية مع ترك المجال للاختلاف والفروق في العادات والشكل الحياتي وفق البيئات والتقاليد الخاصة بها ما دامت لا تتنافى مع أسس الإسلام. وفي عالمية الإسلام لم يقم بشر بفرض

نظام وضعه بنفسه على سائر البشر، إنما هو تشريع إلهي للجميع لا امتياز فيه لأحد من الشعوب على سواه. أما العولمة والتي تسمى أحياناً بالأمركة، فهي عادات وتقاليد نشأت في الولايات المتحدة وعبرت عن هواها وتريد فرضها على المجتمع البشري، فهي تمثل تسلط الغرب على المجتمع البشري بفرض عاداته ومفاهيمه التي تتضمن الكثير من الانحرافات التي يرفضها العقل السليم"(٢٠).

الدكتور محمود زقزوق وزير الأوقاف المصري، يؤكد هو الآخر على الفرق بين عالمية الإسلام والعولمة الحديثة وذلك بقوله: "هدف العولمة الإسلامية نشر القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية والحفاظ على الكرامة الإنسانية والمساواة وإقامة العدل بين الناس. أما العولمة الجديدة، وبالرغم مما تنطوي عليه من عناصر إيجابية، فإنها تنطوي على استغلال وقهر للإنسان من جانب الشركات العالمية الكبرى التي لا هدف لها إلا الربح على حساب القيم والأخلاق والمعتقدات. كما أنها تصل إلى المدى الذي يتحرر فيه الفرد من كل قيود الأخلاق والدين والأعراض المرعية والوصول به إلى مرحلة العدمية"(٢١).

وبالعودة إلى علي حسين، نجد أنه يرى العولمة بمثابة هذا الانفتاح الذي جعل العالم معرضاً فسيح الأرجاء، وكل يعرض فيه بضاعته الفكرية ونموذجه الحضاري. لذا فإنه إذا ما كان من تحفظ للمسلمين على ذلك، فإنه لن يكون تحفظاً على الانفتاح بحد ذاته، إنما هو التخوف من كونه يحصل في زمن فقد فيه المسلمون القدرة على الفعل الحضاري المؤثر، وفي زمن هم ليسوا فيه محصنين فكرياً وعقائدياً بما فيه الكفاية. لذا فإنه لا يرى الحل في المعارضة، إنما بالنهوض بالواقع الإسلامي. مؤكداً على أنه لا خوف على الإسلام من العولمة، وإذا كانت العولمة ستشكل تحدياً للمسلمين فإنما هو تحد مؤقت. ومشيراً إلى أن العيب ليس في العولمة ذاتها، إنما في عرضها للنموذج الغربي وفي ترويجها لحضارة الغرب. غير أن هذا "ليس عيباً في أصل العولمة" كما يقول، ولن يكون صفة لصيقة بها.

وبالتأكيد، فإن أحداً لا يجادل في العولمة وفق التوصيف النظري الذي عرضه السيد علي حسين وغيره. بل إن بعض ما ورد عنه هنا، قد ورد عن كل من أحمد شلبي ومحمود زقزوق مع أنهما يدعوان إلى التفريق بين العولمة الحديثة و"عولمة الإسلام" إن صحت التسمية(٢٢). لكن الحديث يدور اليوم لا عن العولمة بمفهومها المجرد، ولا عن العولمة بمفهوم الانفتاح على الحضارات. إنما يدور عن العولمة المرتبطة بنشأتها، والمتأثرة بواقعها، والمحكومة بموازين القوة والتفرد، إلى حد اختزال البعض لها بكلمة واحدة وهي "الأمركة"، وذلك في تعبير صارخ عن انحيازها لجهة المصالح الأمريكية والثقافة الأمريكية بل والمفهوم الأمريكي للأشياء ولكيفية إدارة العالم وتسيير حركة التاريخ المعاصر. ونحن يجب أن لا يدفعنا هذا التوصيف التجريمي للعولمة إلى رفض التعاطي مع مفرداتها وإفرازاتها. إذ العولمة قد باتت في الكثير من جوانبها وتجلياتها بحكم الأمر الواقع الذي لا مجال للهروب منه أو للتعاطي السلبي معه. وبالتالي فإنه لا داعي للتقوقع الذي قد نصير معه خارج الزمان ويزيد في عزلتنا وتخلفنا. فضلاً عن أن هذا السلوك لن يعوق العولمة ولن يوقفها ما دامت قد صارت بمثابة حقبة أو محطة بشرية، وليست مجرد قرار سياسي أو عسكري تتخذه أمريكا ثم نعلن رفضه. وبالتأكيد، فإن هذا لا يعني ضرورة التسليم والرضى بكل مخرجات العولمة ومتعلقاتها. إنما من حقنا الاختيار

والتأثير ولو نسبياً وفق طاقتنا ووفق قيمنا ومصالحنا على حد سواء. وهي الأمور التي تبقى محكومة بحجم الفعل والتغيير الذي نقوم به لتطوير مجتمعاتنا وتزويدها بعناصر القوة متعددة الجوانب.

على أية حال، ومهما بدا التباين في الرأي حول مفهوم العولمة، فإن بعض التوفيق بين تلك الآراء يبقى ممكناً. فالعولمة من جهة تبقى حقبة تاريخية في سياق التطور البشري، خاصة في ضوء ما حظيت به من ثورة تكنولوجية هائلة أسهمت في إحداث تغييرات كونية لا سبيل لحصرها أو للوقوف بوجهها. لكن، و لما كان الغرب و على رأسه أمريكا، هو الذي يمتلك هذه الثورة التكنولوجية الهائلة، فإنه بلا ريب سيستخدمها لمصالحه الخاصة، سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي وحتى في المجال الثقافي. أما نحن ومعنا كثيرون في هذا العالم ونظراً لافتقارنا لأي من عناصر الثورة التكنولوجية، فضلاً عن افتقارنا لعناصر أخرى تعتبر حيوية لأي مشروع حضاري، كحاجتنا لمنظومة مفاهيمية ثقافية وتنظيمية، سياسية واقتصادية، تحظى باتفاقنا وتتمتع بقبول الآخرين وتتسم بالإبداع والتميز. ونظراً لعجزنا عن المنافسة في أي من هذه المجالات في الوقت الراهن، فإننا لن نكون فاعلين في تشكيل العولمة ولا مؤثرين في تجلياتها، وهو ما سيبقيها ردحاً من الزمن أمريكية اللون والطعم والرائحة. وبذلك يصدق القول بأن العولمة إنما تعني الأمركة بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد ودلالات، وصفاً للحال لا حكماً على المفهوم بأبعاده النظرية المجردة. وسيبقى الوصف هذا على حاله حتى تنتقل مجتمعاتنا إلى دائرة الفعل لمشاركة الآخرين في "صناعة الحياة"، وهو ما يحتاج إلى "ترسيخ الانتماء" و"تشجيع الإبداع" و"توحيد الجهود" بدل بعثرتها أو تصادمها.

٣. نشأة العولمة، والعناصر التي ساعدت على تشكلها

إذا كان الاتفاق على تعريف محدد للعولمة أمراً عسيراً، فإن الاتفاق على تاريخ معين لميلاد العولمة وبروزها كحقيقة حياتية يبدو أكثر صعوبة. صحيح أن هناك توجهاً عاماً للاعتقاد ببروز العولمة كمصطلح خلال التسعينيات كما أسلفت، لكن الخلاف إنما يثور حول تاريخ نشأة وولادة العولمة كواقع اقتصادي وربما ثقافي وسياسي معاش. فليس هناك اتفاق حول كون العولمة ظاهرة حياتية قديمة أم جديدة، وهل كانت موجودة دائماً أم ارتبطت ولادتها بالتطورات العلمية والتكنولوجية الراهنة، وهل هي امتداد للحداثة أو تجسيد لما بعد الحداثة، أم هي شكل جديد للإمبريالية، أم هي تطور للرأسمالية واستجابة لمتطلباتها وأزماتها المعاصرة، فضلاً عن الخلاف حول كون العولمة قائمة الآن فعلاً بشكلها النهائي، أم أنها لا زالت قيد التطور والتشكل فلم تكتمل بعد معالمها الاقتصادية والسياسية والثقافية.

الدكتور عبد الخالق عبد الله، من قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة[٢٣]، يرى بأن العولمة "ظاهرة متميزة ولحظة جديدة في التاريخ البشري. وهي وليدة ظروف ومعطيات معاصرة، رغم وجود مقدمات سابقة. فلا يمكن استيعاب العولمة إلا كفصل جديد من فصول التاريخ له سماته المختلفة كل الاختلاف عن الفصول الأخرى". وفي تعليق على الاعتقاد الواسع الانتشار بأن العولمة قد برزت مع بروز الحداثة يقول: "من المشروع الاعتقاد بأن العولمة قد برزت مع بروز موجة الحداثة وتطورت مع تطور الرأسمالية الحديثة على الصعيد العالمي. ومن المشروع الاعتقاد بأن العولمة أطلت على العالم من أوروبا في بدايات القرن

الثامن عشر وأخذت تمتد في كل الاتجاهات، مما أدى إلى بروز فكرة النظام العالمي الواحد والذي كان في جوهره نظاماً اقتصادياً قائماً على أسس رأسمالية مركزه الدول الصناعية وهامشه الدول النامية. إلا أنها في الحقيقة تجاوز لكل ذلك. فهي أقرب إلى مرحلة ما بعد الحداثة. وبقدر ما تبدو الحداثة ظاهرة أوروبية، فإن العولمة في شكلها وربما في مضمونها ظاهرة أمريكية في المقام الأول".

في مقابل هذا، يعتقد فريق آخر بأن العولمة ظاهرة قديمة، معتمداً على كون الاتجاه نحو تقريب العالم ودمجه مسألة قديمة، وهي مرتبطة تاريخياً بالديانات السماوية التي انطلقت من فكرة وحدة البشر أمام الخالق مع دعوة الشعوب للتقارب تحت راية الإيمان برب واحد وبقيم مشتركة تحكم السلوك الإنساني في كل أنحاء العالم، مما يجعل العالم وحدة واحدة دون حدود فاصلة. ويلحق بذلك عمليات التوسع عبر التاريخ، وهو ما تجلى مثلاً بالإمبراطورية الرومانية التي سعت إلى جمع العالم في دولة عالمية واحدة وتحت حاكم واحد. ثم جاء الإسلام منادياً بدولة عالمية يدخلها الناس كافة دون تفرقة. وكذا كانت الماركسية محاولة لحكم العالم تحت راية واحدة. وهو ما يقود إلى الاعتقاد بأن العولمة ظاهرة تاريخية مستمرة(٢٤).

هذه الاعتقادات لا تلقى القبول لدى د.عبد الخالق عبد الله، الذي يقول بأن العولمة ليست مجرد دمج العالم وتقريبه، إنما تشير إلى انكماشه الزماني والمكاني. ثم إن الدمج الحالي يتم بمعدلات غير مسبوقة في التاريخ بفضل القوى التي أطلقتها الثورة العلمية الراهنة. الدكتور حيدر إبراهيم، من مركز الدراسات السودانية بالقاهرة، يتفق مع الدكتور عبد الخالق عبد الله، خاصة وأن العولمة لم تحتج إلى جيوش وغزوات لحركتها(٢٥).

الدكتور عدنان سليمان(٢٦)، هو الآخر، يميز عولمة اليوم عما حصل في الماضي، حيث يبرز فيها اليوم هيمنة المستوى الاقتصادي وقانون القيمة على جميع المستويات الأخرى.

وبالتأكيد، فإن التفريق بين العولمة بمفهومها المتداول حالياً من جهة، وبين ما جاءت به الأديان سابقاً من جهة ثانية، قد قال به أكثر من باحث ومختص. حيث نقلت ذلك عن كل من الدكتور أحمد شلبي أستاذ مقارنة الأديان والدكتور محمود زقزوق وزير الأوقاف المصري. وهو ما يجعل ربط نشأة العولمة بالحقبة الإسلامية خاصة أو بالقرون الوسطى عامة أمراً غير مسلم به ولا هو محل اتفاق، ولكن من غير نفي لوجود البعد العالمي في الإسلام، أو لوجود نزعة نحو دمج العالم منذ القدم وإن كانت حركة دمج العالم في أيامنا هذه تتسم بتسارع لا مثيل له في السابق وتحظى بعناصر دفع لم تحصل من قبل. إلا أن هذا لا يعني الإقرار بأن عولمة اليوم لم تحتج إلى جيوش وحروب وغزوات. فهل ما يحدث اليوم حقاً يخلو من أثر الجيوش والحروب والغزوات، وأن العولمة تتمتع بحركة ذاتية تلقائية لا تقف وراءها موازين القوة وعناصرها العسكرية والاقتصادية وغيرهما؟

الآن، وبعد استبعاد علاقة العولمة بالقرون الوسطى أو بالتاريخ الأسبق، فإن مجال البحث سينحصر

في العصر الحديث. وهنا يبرز الحديث عن التفرد الأمريكي (الغربي) الذي جاء بعد التخلص من ثنائية الاستقطاب العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. هذا الاستقطاب الذي كان يعرف بالحرب الباردة ودام نصف قرن وانتهى بتفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٠ وبإخفاق الأنظمة الاشتراكية، الأمر الذي سجل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً، وللنظام الرأسمالي اقتصادياً، في تدشين لعهد جديد بات يعرف "بعهد السوق" ويسعى لعولمة العالم و"تنميطه" بما يخدم مصلحة واحتياجات النظام الرأسمالي. هذه الحقبة التاريخية، هي التي انطلقت منها المحاولات الجديدة لتوحيد العالم شاهدة ميلاد النظام العالمي الجديد ومؤسسة لما بات يعرف بالعولمة.[٢٧] ولعل هذا ما جعل د.عبد الخالق عبد الله يقول بأنه "لم يكن لمفهوم العولمة أي وجود قبل منتصف عقد الثمانينيات...ثم اتسع استعمال المصطلح خلال عقد التسعينيات حتى أصبح من أكثر المفاهيم تداولاً في الشرق والغرب"[٢٨].

لكن هل هذا يعني حقيقة أن للعولمة تاريخ ميلاد محدد لا تربطه بالحقب السابقة القريبة أية ارتباطات أو امتدادات؟ وهل هذا يعني أن جميع مظاهر العولمة قد نشأت في التسعينات وأواخر عهد الثمانينات؟ لا شك بأن زعماً كهذا لا يثبت أمام الفحص والتدقيق. ثم "إن التحولات الكبرى لا تحدث في الغالب فجأة أو بلا مقدمات وإن بدت كذلك في الظاهر"، كما يقول الدكتور حسنين توفيق إبراهيم من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة[٢٩]. لكن بعض المستجدات التي حدثت خلال العقدين الأخيرين قد أضفت على ظاهرة العولمة مزيداً من الزخم وقوة الدفع وهو ما أدى إلى التغطية على المقدمات التي شكلت العولمة عبر العقود. من هذه المستجدات: الثورة التكنولوجية والعلمية الهائلة، وتفكيك الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومته وتحول عدد من دوله إلى تبني اقتصاد السوق "الغربي"، مما سمح للولايات المتحدة أن تتبوأ مركز القوة العظمى الوحيدة في العالم، فضلاً عن تزايد بعض الكيانات الفاعلة كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات الاهتمامات العالمية. ولما كانت معظم تلك العوامل تتمركز في أوروبا عامة وفي أمريكا على وجه الخصوص، فإن ذلك يعطي المجال لأمريكا كي تدير المرحلة وتتحكم بمعطياتها. خاصة وأنها تتحكم (ومعها الدول الصناعية الكبرى) بالثورة الصناعية الثالثة التي تراكمت فاعلياتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتمحورت أبرز تطبيقاتها في التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء والهندسة الوراثية والأجيال الجديدة من الحواسيب. بل إنها تمتلك الاحتكارات الخمسة الشهيرة المتمثلة برأس المال، والتكنولوجيا، والموارد الطبيعية، والإعلام، ووسائل الدمار الشامل، سواء كان امتلاكها لها حقيقة أو عن طريق النفوذ. كل هذا أعطى زخماً للعولمة في هذه الحقبة التاريخية المتأخرة جداً، مما قد يوحي بأنها فترة الميلاد للعولمة، من غير أن يكون تأثير للعقود أو القرون السابقة على تكوين العولمة.

وبالتأكيد، فإن هذا الاستنتاج متعجل وغير صائب حيث كانت هناك عدة مقدمات أساسية نشأت في القرون الأخيرة السابقة وأسهمت في تكوين العولمة، ومضت بها عبر عدة مراحل حتى لحظة الميلاد الأخيرة.

السيد ياسين، من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمصر، يؤكد بأن العولمة ليست نتيجة العقود الماضية التي ازدهر فيها المفهوم وانتشر. وفي تتبعه للنشأة التاريخية للعولمة، يوضح إمكانية "الاعتماد

على النموذج الذي صاغه رولارد روبرسون"[٣٠] والذي رصد تطور العولمة في خمس مراحل متتابعة منذ بواكير القرن الخامس عشر وحتى نهايات القرن العشرين. وهي المرحلة التي شهدت تزايداً في إدراك الأفراد بعالمية العالم، مع بروز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لإدارة القضايا العالمية. يتفق مع هذا الرأي كذلك جلال أمين من الجامعة الأمريكية في القاهرة[٣١]، والكاتب المغربي إدريس هاني[٣٢]. وسمير أمين[٣٣].

أما الدكتور عبد الخالق عبد الله، من جامعة الإمارات العربية، يقول بأن هذا الجدول "ليس أكثر من استعراض للمراحل التي مهدت لولادة العولمة، حيث أن العولمة نبتة جديدة"[٣٤].

الدكتور سيار الجمل يذهب أبعد من ذلك حين يؤكد بأن العولمة حصيلة للمنجز التاريخي عند نهايات القرن العشرين، رافضاً القبول بالمراحل التاريخية التي صاغها رولاند روبرتسون للعولمة، ومدعياً أن أول إشارة واضحة لمفهوم العولمة الكونية نجدها عند أستاذ الإعلاميات الكندي مارشال ماك ماهان من جامعة تورنتو حيث كتب كتاباً عند نهاية الستينيات أسماه بالقرية الكونية وتنبأ فيه بثورة المعلومات. ونحن علينا أن ندرك بأن ما أنجزته البشرية في العشر سنوات الأخيرة هو أكثر مما أنجزته عبر آلاف السنين.[٣٥]

على أية حال، ومهما تباينت الآراء حقيقة أو ظاهرياً حول ميلاد العولمة، فإن هذه الآراء في مجملها، تبدو متفقة على تحديد الغرب موطناً لها، وهو ما يجعلها من إفرازات الثقافة الغربية ومنظومتها الرأسمالية، التي نشأت في أوروبا ثم انتقل مركز ثقلها أخيراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما يجعل العولمة مشبعة بهذه الخلفية وتحمل ملامحها. بل إن البعض ليبلغ به الأمر أن يعتبر العولمة مخرجاً للنظام الرأسمالي الغربي من أزمته ومن جملة التناقضات التي ألمت به.

في هذا الصدد، يوضح الدكتور أحمد مجدي حجازي من كلية التربية بجامعة القاهرة[٣٦]، أن العولمة تعبير عن أزمات وتناقضات داخلية يمر بها النظام الرأسمالي ذاته. من ذلك "فقدان الأنسنة" الذي يشير إلى فقدان النظام الرأسمالي قيماً إنسانية وهو ما يرمز له "بموت الإنسان". ومن ذلك فقدان الذات المركزية من داخل المركز الرأسمالي ذاته. والعولمة بهذا المعنى هي صياغة جديدة لإعادة المركزية الرأسمالية (Recentralization) في ثوب جديد مستحدث. ثم إن العولمة تعبير عن محاولة نشر حضارة السوق المعولمة. وهي بذلك تعبر عن سيادة نمط (التشيؤ) حيث العمل على تحويل كل ما في الحياة إلى (شيء) أو سلعة متداولة في السوق لصالح قوة عابرة للقوميات وللحدود باتت تعرف بالشركات متعددة الجنسية. وهي مرحلة- وفق الدكتور حجازي- يسميها البعض بمرحلة "ما بعد الإمبريالية"، وبالتالي فإن العولمة مرحلة معاصرة من مراحل الرأسمالية. أو كما يصفها منظرو ما بعد الحداثة بأنها مرحلة متأخرة من مراحل الحداثة[٣٧]في ظل ليبرالية جديدة أشار إليها البعض بأنها تمثل نهاية التاريخ[٣٨]، أو كما يصفها البعض بأنها هجمة معاصرة لرأسمالية تستهدف تنميط العالم بالشكل الذي يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة والشركات متعددة الجنسيات بالذات[٣٩]. وحسب إبراهيم محمود الباحث السوري، فإن العولمة التي بدت "التجلي الأكبر للرأسمالية، ليست مجددة لنفسها فحسب، إنما هي الوليد الأكثر إغراءً واحتفاءً بالمفاجآت، والتي من علاماتها الفارقة، صفة

الكونية، بالاعتماد على جيش لجب من الرموز الثقافية والتقنية والإعلام"[٤٠]. أما إسماعيل صبري عبد الله، وحسب ما ينقل عنه عدنان سليمان، فإنه يرى مفهوم العولمة مطابقاً لمفهوم الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، حيث تتداخل أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد بالحدود السياسية للدولة، انسجاماً مع الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسية والعابرة للحدود القومية.[٤١]

ولعل هذا ما ولد الاعتقاد لدى الكثيرين بأن النظام الاقتصادي العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي قد أتاح لصندوق النقد الدولي ولمجموعة السبع الكبار "أن يحكموا العالم ويخلقوا عصراً إمبريالياً جديداً"[٤٢]. هكذا بكل وضوح، ودون مواربة أو دبلوماسية، يجري توصيف الواقع الجديد على أنه عصر جديد من الإمبريالية. وهو توصيف يزيد في العداء للعولمة. فإذا كانت العولمة تستند اليوم إلى مناخ عالمي خصب يدفع بالعالم ليكون رأسمالياً باضطراد وكأن التاريخ لا يحتمل اليوم غير تطور وحيد ينتهي رأسمالياً على حد قول فوكوياما، فإن العولمة تواجه بخطاب منازعة ورفض يتراوح بين الردود الإيديولوجية للأديان غالباً والرسمية للدول والجماعات الإثنية وسواها، في ظل رؤى للعولمة على أنها الغول القادم لابتلاع الانتماءات والهويات والقيم. بل إن العولمة تواجه خطاب رفض ومنازعة من بعض الجماعات حتى في دول المركز، وليس في دول الأطراف المهمشة فحسب[٤٣]. محمد فايز الطراونة، من جامعة اليرموك في الأردن،[٤٤]

كان غاية في الوضوح عندما قال بأن "التمركز العرقي الأوروبي مكون أساسي لإيديولوجيا النظام العالمي التي باتت تتحكم بالحركة المادية للرأسمالية، وهو ما أعرفه بالإمبريالية". علماً بأن الرأسمالية الأوروبية قد مرت بثلاث مراحل وهي: مرحلة الاستعمار المباشر منذ القرن السادس عشر ولغاية بداية القرن العشرين. ثم مرحلة هيمنة المراكز الإمبريالية والذي يمتد لغاية نهاية الثمانينيات، وأخيراً مرحلة الانفراد المطلق للغرب الرأسمالي بعد عام ١٩٩٠، وهو ما يسمى بعصر الاستقطاب الأوروبي أو تصادم الحضارات أو عصر الفوضى. الحسين عصمة، من المغرب[٤٥]، يقر بأن العولمة مرحلة من مراحل الرأسمالية، ناقلاً لنا وصفاً آخر لمراحلها. أما رمزي زكي،[٤٦] فينقل لنا، كيف غيرت الرأسمالية بنيتها من احتكارات قومية تنتمي إلى دولة محددة ذات سوق معينة تسيطر عليها، إلى بنية تسيطر عليها شركات كوكبية قوامها اقتسام أسواق الكرة الأرضية كلها. وهو الأمر الذي ينعكس في السياسات الليبرالية الجديدة التي ترتكز على حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال ، وإنهاء أي تدخل لجهاز الدولة، والخصخصة، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال، ونزع مكتسبات العمال والطبقة الوسطى.

ولما كان الحديث هنا عن نشأة العولمة، فإنه ينبغي الإشارة ثانية إلى أن ولادة العولمة إنما ترتبط بشكل قوي ومباشر بالثورة العلمية والمعلوماتية والتكنولوجية الجديدة التي تكتسح العالم منذ نهايات القرن العشرين. فقد أصبحت العولمة ممكنة بسبب معطيات هذه الثورة وما أسست له من تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية. فهي التي جعلت العالم أكثر اندماجاً وسهلت حركة انتقال الأفراد ورأس المال والسلع والخدمات والمعلومات والمفاهيم والأذواق فيما بين الأمم والثقافات. وهي التي جعلت الزمان والمكان ينكمش. فالعولمة، والثورة العلمية والتكنولوجية، وجهان لعملة واحدة ولسياق تاريخي وحضاري واحد يسعى إلى إلغاء

فكرة المكان ومفهوم الزمان عبر التجارة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية والتعليم الإلكتروني وحتى "الحب الإلكتروني" حسب الدكتور عبد الخالق عبد الله. ولقد تحول العلم إلى قوة كاسحة تصنع الأحداث وتشكل المستقبل وتعيد ترتيب الأولويات. ثم إن هذا العلم يزدهر يوماً بعد يوم. فهذه الاختراعات العلمية تتم حالياً بمعدل اختراع أو اكتشاف جديد كل أقل من دقيقتين من دقائق الساعة الواحدة. مما يزيد من قدرة دول المركز الصناعي المتطور على السيطرة والتحكم والاتساع. وإذا كان العلم قد مر بثورتين سابقتين كان الغرب مركز أولاهما في القرن السابع عشر، وكانت أمريكا مركز ثانيتهما في القرن العشرين، فقد برزت في العقدين الأخيرين بدايات ثورة علمية ثالثة تتركز في أمريكا أساساً، وهو ما يزيد في تفردها وسعيها إلى تحويل القرن الحالي إلى قرن أمريكي مع شيء من المنافسة. ومن أهم ما يميز هذه الثورة الثالثة، سرعة تطويرها لأجيال الحواسيب بلغ آخرها حد إجراء أكثر من ملياري عملية في الثانية الواحدة الأمر الذي كان يستغرق ألف عام لإجرائه في السابق. ذلك فضلاً عن التطور المثير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورقمنة المعلومات، بالإضافة إلى القنوات الفضائية التي تبث عبر ألفي مركبة فضائية. يضاف إلى ذلك التطور الحاصل في مجال الهندسة الوراثية حيث تمكن العلماء من تفكيك الجينات الوراثية ورسم الخارطة الجينية[٤٧]. ولاشك بأن هذه الثورة العلمية، قد تحولت إلى قوة ذات مترتبات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة. وهو ما يحتم على أية أمة ترغب في المكانة والاحترام أن تأخذ بالتفكير العلمي كأسلوب في تسيير أمورها.

٤. مجالات العولمة

للعولمة جملة أشكال أو مجالات تتجلى آثارها فيها. من أبرز هذه المجالات المجال الاقتصادي، والمجال الثقافي، والمجال السياسي، والمجال الإعلامي، والمجال الاجتماعي. وبالتالي يصبح لدينا أشكال متعددة للعولمة يوازي تلك المجالات ويتسمى باسمها. وفيما يلي عرض لكل من العولمة الاقتصادية والعولمة الثقافية، كونهما أبرز تلك المجالات دلالة على الظاهرة من جهة، وأكثرهما تأثيراً في حياتنا.

٤: ١. العولمة الاقتصادية[٤٨]

العولمة الاقتصادية، هي أول ما يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن العولمة، وهي الأكثر اكتمالاً وتحققاً على أرض الواقع من بين المجالات الأخرى. ولعل هذا ما دعا الدكتور نبيل مرزوق، المستشار بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب للقول بأن العولمة إنما تطرح اليوم كإطار لنظام اقتصادي عالمي جديد. تسعى هذه العولمة الاقتصادية إلى خلق عالم بلا حدود اقتصادية، تتقارب فيه النظم الاقتصادية لتصبح تابعة إلى نظام عالمي واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة وتديره شركات ومؤسسات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية وفي منأى عن تأثير الدول ورقابتها وسلطتها التقليدية. وذلك في تحجيم لدور الدولة لصالح الشركات الكوكبية عابرة الحدود. والعولمة تستجيب لقرارات المؤسسات العالمية كمنظمة التجارة العالمية ولاحتياجات ومتطلبات التكتلات التجارية والشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصاديات الوطنية. والعولمة الاقتصادية هي الرأسمالية بحضور كوني. وهي تهدف إلى سلعنة العالم بتحويل أفراده إلى مجرد مستهلكين للسلع والخدمات، مستندة على جملة من الاحتكارات التكنولوجية والمالية والخدماتية والمعرفية، التي تنتمي إلى عدد من الشركات العملاقة. هذه الشركات ورغم امتداد

نشاطاتها لتشمل كل أرجاء المعمورة، فإن الجزء الأهم من نشاطاتها يتركز حول ثلاث مناطق رئيسية تتمثل في منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المعروفة بالنافتا وتضم كندا والمكسيك إلى جانب أمريكا، وأرض اليورو ممثلة بالسوق الأوروبية المشتركة، ومحيط الين الذي يضم اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا.

إلى جانب هذه الشركات العملاقة، برز عدد من المؤسسات التي منها منظمة التجارة العالمية التي التزم أعضاؤها بخفض الرسوم الجمركية وبإزالة جميع القيود التي تعيق تدفق السلع فيما بينها. واتفاقية الجات التي تسعى إلى تحرير كامل للتجارة العالمية، واتفاقية الخدمات المالية لفتح قطاع الخدمات المالية لهذه الدول التي تستحوذ أسواقها على ٥٩٪ من تجارة المصارف والتأمين والأوراق المالية في العالم. ولا شك بأن العولمة المالية تعتبر من أكثر النشاطات عولمة، وذلك بعد بروز الأسواق المالية العالمية العابرة للحدود والخارجة عن الإطار الرسمي والبعيدة عن تحكم الدول. لقد أصبحت الأسواق المالية العالمية قادرة على إنجاز معاملاتها بسرعة الضوء متنقلة عبر العالم دون اعتبار للمكان أو الزمان ودون اكتراث للحكومات.

والناس تجاه الغايات المنشودة من عولمة الاقتصاد على فريقين متناقضين تماماً. أحدهما يبشر بمستقبل واعد للبشرية عبر هذه العولمة، بينما الثاني يتهم العولمة بأنها لا تطلق سوى الوعود البراقة حول الرفاه والعدالة. فضلاً عن غياب الجانب الاجتماعي عن نظام العولمة بصورة جعلته يخلو من الوجه الإنساني مما زاد في حدة المعارضة له. فمن جهة تسعى أمريكا عبر العولمة إلى فرض نظامها على العالم في نزعتها للهيمنة عليه. ومن جهة ثانية يزداد ثراء الشركات العملاقة عبر الاحتكارات والآليات والتنظيمات التي يفرضها هذا النظام. وذلك على حساب معظم الشرائح المجتمعية في العالم، وعلى حساب ثروات معظم دول العالم الثالث. فالدول الكبار اليوم تستأثر بتسعة أعشار الواردات والصادرات العالمية. وقد بدأ العالم يتحدث عن مجتمع الخُمس الذي يملك العمل والدخل بينما بقية العالم عاطلون عن العمل ولا يملكون شيئاً. وهو ما دعا إلى البحث عن سبل لإلهاء الثمانين بالمائة حتى لا يثوروا على هذا الواقع الكئيب، فتفتقت العقول عما بات يُعرف بمص الأثداء المُسكنة حيث يمنح الكبار لهؤلاء رشفات تكفي لإبقائهم على قيد الحياة عن طريق المساعدات الدولية المزوجة بثقافة التسلية والمتعة التي تشغل العامة عن متابعة ما يدور في العالم وعما يجري التخطيط له حسب توصيف الحبيب الجنحاني من كلية العلوم الإنسانية في تونس.[٤٩] وفي الوقت الذي تسيطر فيه الشركات العابرة على ثلثي التجارة الدولية للسلع والخدمات، يقع التراجع الحاد في حصة المواد الأولية وفي حصة الدول النامية في التبادل التجاري العالمي. فقد تراجعت هذه الحصة من حوالي٥٣٪ من التجارة العالمية أوائل الستينات إلى ما يقرب ٥١٪ أوائل التسعينات. بل إن الخسائر التي تكبدتها القارة الإفريقية وحدها جراء انخفاض قيمة صادراتها من السلع الأساسية خلال خمسة أعوام تقارب الخمسين مليار دولار[٥٠]. فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار استمرار احتكار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان لصناعة التكنولوجيا ولحق تصديرها ولتحديد أسعارها التي تستنزف ميزانيات العالم النامي، فإن الهوة ستزداد بشكل مضطرد ما دامت المعادلة على حالها. ولعل هذا ما يبرر قول البعض بأن الخطاب الليبرالي الذي تروجه المراكز الرأسمالية المتقدمة ليس سوى غطاء إيديولوجي لإجهاض تطلعات الدول النامية. وعلى مستوى الشركات

متعددة الجنسيات، والتي تزايدت بشكل مضطرد لتصل ما يقرب الخمسة والثلاثين ألف شركة، يلاحظ أن اثنتين وثلاثين شركة أمريكية تحتل المراتب الأولى. والمقلق هنا، هو عدم وجود ضوابط قانونية للرقابة على هذه الشركات. ثم إنها تعمل مع مؤسسات دولية أخرى على إشاعة أفكار تدعو إلى التخلي عن ضوابط سوق العمل وإلى إلغاء تدخل الدولة الرقابي والإشرافي على الأسواق، وذلك كي تبقى هي طليقة اليدين حرة في احتكاراتها وفي منافساتها التي تدمر الخطط التنموية في العالم النامي.

وعلى مستوى المؤسسات الدولية الاقتصادية، فإنه يتضح كيف أنها تترجم مفهوماً رأسمالياً من خلال الأسس التي اعتمدتها. ثم إن هذه المؤسسات لا تتوقف عند الدور الرقابي والإشرافي. فقد طور صندوق النقد الدولي ما بات يعرف بمبدأ المشروطية في مجال المساعدات والقروض وغيرها. ولا شك بأن هذه السياسة قد خلقت انعكاسات حادة على الدول النامية. فمن جهة تراجعت حصة الدول النامية في قيمة الصادرات العالمية. وهو ما أدى إلى تراجع دخل الفرد ومستوى التعليم، مع زيادة نسبة البطالة وارتفاع نسبة الفقر وتراجع حصة الفرد من الغذاء وخلق ظروف صحية سيئة بالإضافة إلى عجز الدول في هذه المجتمعات عن إنشاء بنية تحتية (infrastructure).. وهذا يعني تهميش ٨٠٪ من سكان العالم وشعوبه ودوله لصالح عولمة ٢٠ ٪، وهو الأمر الذي لا يستقيم معه مقولة "النظام العالمي" إنما ينطبق عليه مفهوم " الهيمنة والسيطرة"، وهي حالة لا يمكن أن يكتب لها الدوام. وقد أشار الدكتور العظم إلى عدد من انعكاسات العولمة على دول الأطراف والتي منها:

١- تصفية أشكال الإنتاج غير الرأسمالي لصالح سيادة الشكل الرأسمالي ٢- تحويل المنتجين إلى العمل المأجور ٣- التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية التي كانت تضمن حقوق الأفراد ٤- تعاظم البطالة بجميع أشكالها ٥- انخلاع الاقتصاديات والمشاريع الوطنية المحلية من الالتزامات والمصالح الوطنية المحلية لصالح ارتباطها ببلدان المركز وشركاتها ٦- استقبال الأطراف للصناعات الأكثر تلوثاً وذات الخطورة على الإنسان والبيئة ٧- استقبال الصناعات التي تحتاج إلى عمال كثيرين وغير مهنيين ولا تعود بأرباح كبيرة استغلالاً لرخص الأيدي العاملة ولحاجة الناس الكبيرة لأي عمل كان.[٥١]

٤:١:١. تراجع دور الدولة الاقتصادي، وتآكل حقوق العمال، وتلاشي الطبقة الوسطى[٥٢]

وما دام الحديث هنا عن دور الدولة، فينبغي الإشارة إلى أن فريقاً من المحللين (أوالمنظرين) يعتبرون تراجع دورها أمراً إيجابياً يعود بالفائدة على تطور المجتمع وقطاعاته الخاصة، وفق ما بات يعرف "بالخصخصة". لكن هذا الرأي يتجاهل أمرين يشكل كل منهما مقتلاً لفرص التطور في العالم النامي. أما الأول فيتعلق بمخاطر الخصخصة في ظل غياب تشريعات تمنع انتقال أصول الشركات والمؤسسات الوطنية إلى مستثمرين أجانب، وأما الأمر الآخر، فيتعلق بحقوق العمال وسائر الشرائح الاجتماعية الضعيفة التي ستكون من ضحايا العولمة. يضاف إلى هذا العديد من التشريعات الاقتصادية التي تفرضها الدولة على الاستيراد والتصدير لغرض حماية المنتجات الوطنية الناشئة أو لغرض دعمها في وجه المنتجات الأجنبية التي قد تفوقها قوة ودعاية. ولا شك بأن النظام الرأسمالي غير حريص على بقاء هذه التشريعات التي تحد

من نشاطه وتفرض عليه جملة من الاستحقاقات الإنسانية. لقد سعت المجتمعات إلى فرض غايات اجتماعية إنسانية على التشريعات. أما الآن، ومن خلال المفهوم الرأسمالي" المعولم"، فثمة سعي حثيث لتحقيق غايات اقتصادية مجردة، بما يعود بالنفع على الشركات وعلى المستثمرين بغض النظر عن الانعكاسات السلبية اجتماعياً أو إنسانياً. لذا، وإذا كان القرن الماضي قد شهد عقداً ذهبياً لتشريعات العمل الوطنية، فإن بدايات هذا القرن قد بدأت تبشر بانحسار هذا العصر الذهبي لعدة أسباب داخلية وخارجية يتمثل بعضها في ضغط العولمة الكوكبية ويتمثل بعضها الآخر في تراجع دور "الدولة الراعية"، كي تتقمص هي الأخرى أدواراً جديدة، يجعل بعضها مجرد حارس على مصالح تلك الشركات الكوكبية واستثماراتها. وقد أشار أكثر من محلل إلى تراجع دور الدولة ومكانتها لصالح العولمة وشركاتها متعددة الجنسيات. ورد بعضُ ذلك عن كل من الدكتور سيد ياسين، والدكتور إسماعيل صبري، والدكتور جلال أمين، وهو الأمر الذي لم يوافقهم عليه الدكتور صادق جلال العظم بخصوص مصير الدولة حيث اعتبر هذا الإدعاء متسرعاً وسطحياً ولا دليل عليه. لذا فإنه يعلق على قول الجابري بأن العولمة عالم بلا دولة بقوله: إن الذي نلاحظه اليوم في ظل العولمة ليس انحلال الدول وإضعافها بقدر ما هو رفع الدولة إلى تركيب أعلى، مؤكداً لنا أنه لا وجود لاقتصاد سليم بلا دولة قوية. كما ينقل لنا جزءاً من مقال المعلق السياسي الشهير توماس فريدمان الذي يؤكد فيه أن كل ما يحصل إنما يستمد قوته واستمراره من وجود دولة عظمى اسمها أمريكا وعاصمتها واشنطن. وأنه ما كان ليد السوق أن تعمل لولا القبضة الخفية للدولة التي تجعل العالم مكاناً أميناً لازدهار نشاطاتها. هذه القبضة الخفية هي الجيش الأمريكي وسلاحه الجوي ومشاة بحريته، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها مؤسسات عولمية مثل هيئة الأمم وصندوق النقد الدولي.[٥٣] يؤيد هذا كذلك الدكتور غسان سنو والدكتور علي الطراح، حيث ذهبا في كتابهما "العولمة والدولة" إلى معارضة الفكرة السائدة حول تسبب العولمة بانهيار الدولة وتراجعها. فالعولمة لم تشكل يوماً تحد لسلطة الدولة.[٥٤]

والذي يبدو لي هنا ضرورة التمييز في المصير بين الدولة التي يتحكم أهلها بالعولمة وهي على درجة عالية من التقدم، والدولة التي يعتبر أهلها ضمن ضحايا العولمة وهي في قعر التخلف، وبين الدولة التي تسير في ركب العولمة وتخدم أهدافها والدولة التي لا يحقق وجودها أي خدمة للعولمة. فلا يعقل أن يكون مصير دولة كأمريكا مثل مصير دولة كالسودان في ظل العولمة. ثم إن البعض قد بات يتحدث عن تغيير في وظيفة العولمة، وليس عن ضعفها أو نهايتها، حيث تصير الدولة راعية لمصالح الشركات الكبرى عابرة القارات، وربما حصل تحالف خفي أو اندماج بين الطرفين ضمن منظومة تخدم مصالح الطرفين، خاصة وأن التداخل بين السياسة والاقتصاد أو بين رجال السلطة ورجال المال أمر معروف للجميع.

٢:٤. العولمة الثقافية

يُقصد بالثقافة ذلك المركب المتجانس من التصورات والقيم والرموز والتعبيرات والذكريات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لأية جماعة بشرية بهويتها الحضارية. وبالتالي فإن الثقافة هي المُعبر الأصيل عن خصوصية أية أمة وعن نظرة هذه الأمة إلى الأشياء وإلى الحياة والموت وإلى الإنسان ومهامه

وقدراته وما ينبغي أن يعمله أو لا يعمله. هذا التعريف يفرض وجود أكثر من ثقافة في العالم واستحالة وجود ثقافة عالمية واحدة في أي يوم من الأيام. وإنما وجدت وتوجد وستوجد ثقافات متعددة تعمل كل منها للحفاظ على كيان الأمة ومقوماتها الخصوصية.(٥٥) ولعل هذا ما يجعل عولمة الثقافة مهمة صعبة بل ومستحيلة، خلافاً للعولمة الاقتصادية التي بدت أكثر انتشاراً وأكثر اكتمالاً من غيرها من مظاهر العولمة. وبالتأكيد، فهنالك أكثر من تعريف للثقافة. وإذا كانت الكلمة حتى عهد قريب تركز على الجوانب غير المادية للحضارة، فقد تشعبت الآن لتشمل إلى جانب ذلك المفهوم الاجتماعي الذي يربط الثقافة بنمط الحياة لمجتمع ما وبتوجهات أفراده في حياتهم اليومية. بل لقد لوحظ في العقود الأخيرة ميل إلى التركيز على التصرفات الفردية والمجموعاتية المحلية لربط الثقافة بعادات هذه المجموعات وأنماطها المعيشية.(٥٦)

والعولمة الثقافة تعني العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً معيناً على سائر بلدان العالم ، عبر نفي الآخر من خلال ما بات يعرف بالاختراق الثقافي الذي يستهدف العقل والنفس، بالاستعانة بالصور السمعية والبصرية التي تسعى إلى تسطيح الوعي وحجب العقل والتشويش على القيم وتنميط الذوق وقولبة السلوك، بهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع على حد سواء.(٥٧)

هذه الصورة عن العولمة تتجه بالعالم نحو صراع الحضارات (clash of civilisation) ، وانقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة تستعد لمواجهة بعضها البعض. ولعل هذا ما أدى إلى ازدياد الحديث أواخر القرن الماضي عن صراع الحضارات الذي ذكره هنتنغتون. ولعل هذا ما زاد التوتر بين الحضارة الإنكلوسكسونية السائدة في أمريكا وأوروبا وكندا والحضارة الإسلامية التي باتت تشعر بأنها مستهدفة.

لقد كان بإمكان العولمة أن تسعى إلى خلق ثقافة توفر تقارب الحضارات وتعزيز الهوية العالمية والتعاون العالمي في سبيل تشييد مجتمع إنساني لائق بجميع سكان المعمورة. وذلك من خلال خلق مفاهيم كلية مشتركة حول القضايا الإنسانية الكبرى كالبيئة وحقوق الإنسان والتعددية والمرأة والسلام العالمي ومحاربة الأمراض الوبائية التي تهدد الوجود الإنساني والسعي لوضع حد للأمية المستفحلة في العالم وغيرها. ولا شك في أن جهداً من هذا النوع سيزيد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشر وسيسهم في إبراز النزعة والهوية العالمية للإنسان من غير تراجع عن الاهتمامات المحلية وعن الولاء للأُسرة والجماعة والأمة.

لكن نزعة الهيمنة لدى بعض المراكز الحضارية وبخاصة لدى أمريكا وأوروبا، جعل العولمة الثقافية، تحمل في طياتها نوعاً من الغزو الثقافي الذي يسعى إلى تنميط العالم وتشكيله وفق الرؤية الأمريكية وهو ما بات يُعرف بالأمركة. هذا الغزو الثقافي، جعل دولاً عديدة تتصرف بنوع من الممانعة تجاه رموز العولمة ومنتجاتها الثقافية ليس في العالم الإسلامي أو في دول الجنوب وحدها، بل حتى في عدد من دول الشمال وفي قلب أوروبا كفرنسا وغيرها. حيث بات الجميع يخشى على قيمه ورموزه الثقافية في ظل الغزو الثقافي الأمريكي للعالم. وهو الغزو الذي بات يستخدم آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في مجال الدعاية والنشر

والإعلام، مسخراً في سبيل ذلك أضخم مراكز الإنتاج في الإعلام ممثلة بهوليوود، لتقديم أمريكا للعالم على أنها الإنسان الأخير ونهاية التطور الذي على جميع شعوب العالم تقمص مظاهره وطريقته في الحياة.

ولعل واحدة من أخطر ما بات يهدد الثقافة في عصر العولمة، ما يُعرف بتسطيح الثقافة وتحويلها إلى أنماط استهلاكية أو إلى قيم تغذي النزعة الاستهلاكية لدى شعوب العالم. وذلك في تهميش حاسم لدور القيم والأفكار والمعتقدات والفلسفات والأديان. حتى باتت الثقافة تعني الأنماط المعيشية ومجموعة العادات والتقاليد الحياتية بعيداً عن عالم الفكر. لقد أصبحت الثقافة لأي شعب تعني جملة الهوايات الرياضية، وطرق الترفيه والترويح وأدواتها، وأنماط التراث الشعبي المتعلق باللباس التقليدي وبأصناف الطعام، فضلاً عن إشغال العالم كله ببرامج التسلية التلفزيونية ومنها الأغنية الشبابية وسائر البرامج الهابطة التي لا تحمل أية رسالة سوى إلهاء المواطنين على اختلاف أعمارهم لصرفهم عن كل جهد مثمر قد يخطر ببالهم لو تركت لهم فسحة من الوقت للتفكير. وكثيراً ما تعقد لأجل ذلك الحفلات والمهرجانات ليحضرها مئات الألوف، فضلاً عن بثها في الفضائيات ليشاهدها ملايين الناس من سكان المعمورة. وقد صنع الإعلام ما بات يُعرف بالنجوم لكل فن، حتى أن هؤلاء النجوم ليفوقون بنجوميتهم وشهرتهم أعظم الرؤساء والساسة والمصلحين وقادة الثورات في العالم. والمشكلة، أن هذه الرموز الثقافية الحديثة، قد بدأت تغزونا من الداخل، ولا مجال لمحاربتها بالأساليب البدائية، نظراً لكونها تتسلح بكل عناصر الإغراء والإثارة وعرض الأجساد، ونظراً لكونها تتدفق عبر شاشات التلفاز التي لا يخلو منها بيت وتبث عبر دقائق الساعة كلها، في تنوع تجاوز حدود الحصر مع انتشار مئات الفضائيات ومئات الأقمار الفضائية التي تستخدم لهذا الغرض.يأتي كل هذا في وقت تعاني فيه معظم محطاتنا وفضائياتنا وغالب إصداراتنا ومنشوراتنا من غياب الرؤية على أحسن تقدير، ومن هشاشة الطرح، ومن فقدان الهوية والانتماء، كسمات أساسية لمنتجاتها الإعلامية التي تفضل صناعة المتعة على أي شيء آخر، إلى جانب الاستخفاف بعقل المشاهد من خلال ما يطرح في عالم السياسة لتكريس الواقع السياسي الكئيب خدمة لأنظمة الحكم البالية في بلادنا.

٥.الموقف من العولمة في أدبيات المفكرين العرب

كثيرة هي الأدبيات العربية التي عالجت العولمة عامة والعولمة الثقافية خاصة في العقد الأخير. ورغم وجود تباينات هنا وهناك حول قضايا ومتعلقات العولمة، فقد لوحظ وجود تقارب نسبي في وجهة النظر التحليلية لدى معظم المتحدثين والباحثين بخصوص الموقف منها، خلافاً لقضايا عديدة اعتدنا على التباين الحاد بخصوصها. ولعل أحادية القطب في هذه الحقبة قد انعكست على المواقف من ذلك القطب فوحدتها في وجهها. أو لعل المسألة من الوضوح في انحيازها مما يجعل المخالفة في ذلك أمراً ممجوجاً ولا يليق بباحث يمتلك أدنى قدر من الموضوعية المطلوبة للبحث. وربما يعود السبب إلى استهداف العولمة للجميع ودون استثناء لأية شريحة اجتماعية أو فكرية أو قطاع شعبي أو حكومي ودون تمييز بين يمين ووسط ويسار أو بين مسالم ومعتدل ومعارض. كل ذلك بالإضافة إلى وضوح أهداف العولمة وعرض أهلها لها أحياناً من غير مواربة ودون مراعاة لمشاعر أمم الأرض وشعوبها، إلى حد التهديد بفرضها على العالم كله في حال قيام اعتراض عليها،

بدعوى أنها تحمل الخير للعالم وتمثل آخر ما توصلت إليه البشرية من حكمة، إلى حد الإدعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة التي على البشرية أن تنتهي إليها. بعض تلك التوصيفات، صدرت وتصدر عن رؤساء أمريكا الذين يؤكدون على سعي أمريكا إلى إعادة صياغة العالم حتى لا يتعرض السلام العالمي للخطر كما يقولون.[٥٨] بل لقد صرح صموئيل هنتنغتون بضرورة محافظة أمريكا على تفوقها العالمي لمصلحة العالم. ومثل ذلك ما أورده فوكوياما في كتابة عن الإنسان الأخير ونهاية التاريخ. فعلى جميع أمم الأرض أن تتنازل عن كل ما تملك في عالم القيم والأفكار والنظم وأن تستلهم بدلاً من ذلك النموذج الأمريكي، وإلا فإن صراع الحضارات لها بالمرصاد في معركة غير متكافئة تقودها العولمة بزعامة أمريكا. بل إن على أمريكا ألا تنتظر لحين امتلاك شعوب الأرض وبخاصة الإسلامية منها لعناصر القوة. إنما عليها أن تبادر إلى شن حرب استباقية وقائية تحافظ على تفوق أمريكا وتبقي العالم الإسلامي بعيداً عن منافسة المصالح الأمريكية أو تهديدها.[٥٩] هذه العوامل مجتمعة لا شك أنها أسهمت في رسم توجه سلبي عام تجاه العولمة، وهو ما يمكن استنباطه من خلال استعراض العديد من الأدبيات العربية التي عالجت الأمر.

هذا التوجه السلبي تجاه العولمة يمكن تلمسه بوضوح، وربما بدرجات متفاوتة، لدى كل من: أحمد شلبي أستاذ علم الأديان والكاتب الإسلامي المصري المعروف، ومحمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف المصري، وإياد أحمد الشارخ مدير الصندوق الوقفي للثقافة والفكر في الكويت، والمفكر الفلسطيني منير شفيق ، والحسين عصمة من المغرب، ومحمد محفوظ، و إدريس هاني من المغرب، وأحمد مجدي حجازي الأستاذ من قسم العلوم الاجتماعية في كلية التربية بجامعة القاهرة، وعبد الإله بلقيز أمين عام المنتدى المغربي العربي، ومحمد فايز الطراونة من قسم الانثروبولوجيا في جامعة اليرموك في الأردن، وحسن حنفي من كلية الآداب في جامعة القاهرة، وحسين علوان حسين من مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، ومحمد الحارثي من جامعة أم القرى في السعودية، وسيار الجميل في كتابه "العولمة والمستقبل"، ومحمد إبراهيم مبروك في كتابه "الإسلام والعولمة"، والدكتور ماهر الشريف، والدكتور رمزي زكي، وجلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية، والدكتور محمد عمارة، والسيد محمد مورو، والسيد جمال البنا، والسيد سيد الدسوقي، والسيد مجدي قرقر، والسيد حسن طايع، والدكتور عبد الوهاب المسيري، والسيد محمد مبروك، وغيرهم الكثير، ممن تراوحت أفكارهم ما بين منتقد للعولمة، أو محذر منها ومن بعض آثارها ومجالاتها وانعكاساتها، أو مطالب بوضع سياسات وبرامج لمواجهتها والحد من مخاطرها. كل هذا من غير إنكار لضرورة تحصيل الحكمة والخير ولو كان ذلك من مخرجات العولمة وإفرازاتها، ما دام ذلك يسهم في تحسين أوضاعنا ويخفف من حدة الفجوة بيننا وبين الآخرين وكان من نوع المشترك الإنساني الذي لا يتناقض مع ديننا أو مع مكوناتنا الثقافية أو مصالحنا القومية.

فالدكتور محمود حمدي زقزوق، وفي افتتاح المؤتمر الرابع للفلسفة الإسلامية في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة يوم ٤مايو ١٩٩٩ حول الإسلام في عصر العولمة، أشار إلى أن العولمة الثقافية ربما تكون أهم اعتراض يطرح على الساحة الإسلامية، وقد تعد من أهم التحديات التي تواجه الهوية الإسلامية. لكنه عاد للتأكيد بأن الإسلام دين منفتح لا يرفض ثقافة معينة لمجرد كونها أجنبية، وإنما يأخذ منها ما يفيده.[٦٠]

الدكتور أحمد شلبي، وضمن حديثه عما يسميه مخالب العولمة، قال بأن أمريكا لم تقتنع بالعولمة في المجالين السياسي والاقتصادي فامتدت أطماعها إلى الحياة الاجتماعية والثقافية. وذلك كي يلتزم الناس بعرف أمريكا بالثقافة الأمريكية والسلوك الأمريكي. وأصبح من العولمة، أو الأمركة، السعي للحرية المطلقة في مجال الجنس على نحو ما اقترحته أمريكا في مؤتمري القاهرة وبكين. والعولمة بهذا المعنى خطر على الأديان والقوميات والسلوك والثقافات. ويمكن القول بأنها متجهة ضد الإسلام. وبالتأكيد فإن هذا لا يمنع التوافق مع الآخرين في قضايا حق تقرير المصير ومحاربة العنصرية ورفض الإرهاب والاعتراف بحقوق الإنسان.[٦١]

السيد إياد أحمد الشارخ، كتب يقول: اليوم يحاول دعاة العولمة أن يطرحوا مشروعهم الحوتي الذي يبتلع المجتمعات الصغيرة كي تشركها في فلكها وتسقط عليها ثقافتها مقدمة لتحقيق كافة مصالحها. إن المعركة القادمة مع تحدي العولمة هي معركة وجود وبقاء، نكون أو لا نكون. وعلينا أن نشيع الحماسة لمشروع ثقافي أصيل، وهو الذي لا تسهم به أجهزة الإعلام في عالمنا العربي، ذلك أن غياب الرؤية وهشاشة الهوية سمة أساسية في منتجات هذه الأجهزة المشغولة بصناعة المتعة.[٦٢]

السيد منير شفيق، وفي تأكيد على بعد آخر للعولمة، لا يلتفت إليه الكثيرون رغم خطورته، كتب يقول: مشكلة العولمة في المجال الثقافي يجب أن لا ينظر إليها أنها ذات طابع عولمة غربية في مقابل الثقافة الإسلامية فقط. الثقافة الأمريكية يجب أن ينظر إليها باعتبارها ثقافة صهيونية. العولمة في مجالنا الإسلامي الصراع حولها إنما هو بالدرجة الأولى سياسي، ويمر بالجانب العسكري وبالجانب الاقتصادي. العولمة تريد أن تقتحم علينا بلادنا لتفقدنا استقلالنا وثقافتنا وهويتنا، كما ظهر ذلك في المشروع الشرق أوسطي، الذي يعني بالنسبة إلينا الهيمنة الإسرائيلية فضلاً عن الهيمنة الصهيونية الوافدة من خلال هيمنة الثقافة الأمريكية المتطرفة. من هنا أعتقد أن هذه العولمة سوف تجابه بمقاومة واسعة سياسية واقتصادية وثقافية من قبل شعوبنا باعتبارها عولمة متصهينة في مختلف المجالات.[٦٣]

الحسين عصمة، أشار إلى أن المسلمين لم يكونوا أبداً ضد الانفتاح على الآخر لأن روح الإسلام إنسانية. غير أن هذا له شروطه، وأول هذه الشروط أن يقوم على الحوار لا على الإلغاء. إن أخطر ما في العولمة من تحديات إنما يتمثل في اعتبارها الليبرالية نظاماً كونياً فطرياً، حتى خيل لأنصارها أنها أرقى ما يمكن أن يتوصل إليه البشر وأن العقل عاجز عن إبداع بديل لهذا النظام الذي يسجل نهاية التاريخ حسب فوكوياما.[٦٤]

محمد محفوظ، كتب يقول بأن العولمة تنتمي إلى عالم الغلبة الذي يسعى إلى تعميم غلبته، ومشروع العولمة ما هو إلا مفردة من مفردات التضليل ولكن بأدوات رقيقة تتجه إلى العقول والوجدان. إن الدخول في نفق هذا المشروع لا يؤدي إلى صناعة تاريخ جديد للأمة، إنما هي تخسر تاريخها وثقافتها دون أن تتمكن من شيء لعوامل عديدة منها عنصرية الغرب التي تلغي ما عداه.[٦٥]

إدريس هاني يقول: العولمة اليوم أضحت شعاراً يخفي طموحاً قديماً ظل ساكناً ثم ظهر في مشروع إمبريالي ترعاه أمريكا وتناور من أجل كسب رهانه. والعرب مدعوون إلى بحث الأبعاد الخطيرة لمشروع العولمة الذي تمسك أمريكا بناصيته ويمثل اختراقاً يهدف إلى أمركة العالم في كل المجالات من الرغيف إلى العقل. إنها تراهن على نشر فهم هوليوودي للحضارات يقوم على الصراع والإلغاء، كي تتكامل الصورة من صراع الحضارات ل(هنتنغنون) وحتى نهاية التاريخ ل(فوكوياما).(٦٦)

أحمد مجدي حجازي، كتب يقول: يبدو أن العولمة لا تختلف كثيراً عن السياسات التي ميزت البدايات الأولى للنظام الرأسمالي. فالنظام واحد والهدف واحد، ولا فرق بينهما إلا في القالب الجديد الذي يبرز مبادئ الإنسانية والمساواة كشعارات لا رصيد لها. والعولمة تحطم قدرات الإنسان في المجتمعات التقليدية وتجعله إنساناً مستهلكاً غير منتج، مما يشكل لديه القيم الإتكالية.(٦٧)

عبد الإله بلقيز كتب يقول: ثقافة العولمة هي ثقافة الصورة التي أرخت لاحتضار الثقافة المكتوبة في إنتاج القيم والرموز. مع الإقرار بأن مجال المنافسة في تسويق هذه السلعة بات ضيقاً ولا يتسع إلا للقوى التي تمتلك قدرة تقنية أكبر من غيرها، الأمر الذي يفرض الغزو والاختراق.(٦٨)

محمد فايز الطراونة، أشار إلى أن الغرب أصبح ثقيلاً لتصميمه على التدخل في أدق تفاصيل حياتنا. وإن فتح بيوتنا لهذا الضيف الثقيل سيؤدي إلى تمييع حدود سيادتنا الثقافية ثم يكون مصيرنا الخروج من التاريخ. وإن التمييع الثقافي وفقدان الذاكرة الجمعية لدى مجتمعاتنا في العالم الثالث هو السبب الرئيس للفوضى والعنف والبؤس والتشرذم الذي نعاني منه. بينما هم في أوروبا يعطون مزيداً من الشرعية للذاكرة الجمعية التي انعكست في قيام الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال. كما أشار إلى أن الغرب لا يسمح لأي عنصر ثقافي لا ينبثق عن النموذج الغربي بالانتقال من مكان لآخر. ويذهب الطراونة أبعد من ذلك حين يشير إلى التفاعل الحيوي بين معظم المؤسسات الغربية الحكومية وسواها مع المؤسسات غير الحكومية في العالم (NGOs) مشكلة نظاماً من شبكات المصالح المتداخلة ومؤسسة لنفسها جسماً ثقافياً عالمياً.(٦٩)

سيار الجميل، وفي كتابه العولمة والمستقبل، يؤكد وجود اختراق ثقافي واسع النطاق يرافقه اختراق دعائي وإعلامي يستغل التقنية الحديثة وعلى رأسها الفضائيات التي لا نستطيع منعها من الدخول إلى بيوتنا.(٧٠)

وفي كتاب العولمة والهوية الذي يضم عدداً من الأوراق العلمية التي قدمت للمؤتمر الرابع في جامعة فيلادلفيا بعنوان الثقافة العربية في القرن القادم بين العولمة والخصوصية، نجد الكثير من الأفكار والمواقف والتحليلات بخصوص موضوعنا لعدد من الباحثين من البلدان العربية.(٧١) الدكتور حسن حنفي أشار إلى مخاطر العولمة على الهوية الثقافية باعتبارها مقدمة لمخاطر أعظم على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والإرادة الوطنية، بل والثقافة الوطنية من خلال قذف مفاهيم جديدة مثل حقوق الإنسان والأقليات والمرأة وفق المفهوم الغربي لها. فانتشرت البحوث عن الأقليات العرقية والطائفية للقضاء على وحدة الثقافة

والوطن والتاريخ والمصير. وانتشرت الدراسات والجمعيات المتعلقة بالمرأة، وتم إدخال مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي كما يحلو للكثيرين ترجمته) في كل شيء، كما يجري تقليد الغرب واتخاذه إطاراً مرجعياً لا يحتمل النقد أو المراجعة.(٧٢) الدكتور حسين علوان حسين، من مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، ينقل لنا ابتداءً تعريف العولمة الثقافية، عن الدكتور عبد الستار الراوي،(٧٣) باعتبارها تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير الثقافة الأمريكية على مستوى الكون، منوهاً بخطورة فرضية صراع الحضارات المغرقة بالعدوانية والتعالي لهنتنغتون. كما أشار إلى أن العولمة الثقافية تمثل أخطر التحديات المعاصرة للثقافة الإسلامية، ذلك أنها تسعى إلى اجتثاث الثقافة العربية وإحلال الأمريكية محلها. ثم يأتي هذا الاختراق بالنتيجة المنشودة المتمثلة في تذويب الثقافة العربية مقدمة لإلحاقها بركب التبعية المطلقة للثقافة الغربية وهو ما يعني خروجها من التاريخ ونفيها من العالم.(٧٤) الدكتور محمد الحارثي، من جامعة أم القرى في السعودية، أشار إلى أن الثقافة الكونية التي تدعو إليها العولمة، لن تسمح لأي ثقافة محلية أن يكون لها دور ملموس في صياغة الكونية ما لم تتنازل عن مرجعياتها التي تنتمي إليها وتتبنى بدلاً منها قيماً جديدة، وهو ما سيتحول إلى صراع حضارات بدل تقارب ثقافات.(٧٥)

محمد إبراهيم مبروك، وفي كتابه "الإسلام والعولمة"، الذي جمع فيه أوراق المشاركين في مؤتمر العولمة وورشة "مواجهة العولمة" التي تبعتها في المركز العربي للصحافة بمصر عام ١٩٩٨، قال بأن أحد مظاهر العولمة يتمثل في الحضور الأمريكي على الصعيد العالمي. وفي كثير من البلدان يتوافق مصطلح العولمة مع الأمركة. ثم ينقل لنا رأي الألمانيين هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، حيث يذهبان إلى أنه مع نمو العولمة يزداد تركيز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له. فإن ٣٥٨ شخصاً في العالم يمتلكون ما يملكه نصف سكان العالم. ثم ينقل لنا هجوم الدكتور ماهر الشريف على العولمة باعتبارها استعماراً اقتصادياً.

وكذا الحال مع الدكتور جلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية حيث كتب العديد من المقالات المهاجمة للعولمة يقرن فيها بين العولمة والأمركة. وإذا كان كل من الدكتور محمد عابد الجبري والدكتور أحمد صدقي الدجاني لا يخشى على مستقبل الثقافة الإسلامية، ويرحب بالتعامل مع العولمة انطلاقاً من ثقتنا بعقيدتنا وتراثنا ولغتنا وحضارتنا، وإذا كان قد بلغ الحد ببعض الكتاب المطالبة بركوب قطار العولمة حتى لا يفوتنا، فإننا نجد الدكتور محمد عمارة، قد أسف على الذين يتحدثون عن العولمة على أنها قدر لا مفر منه ولا بد من ركوب قطارها، ناسين بأن المعروض علينا هو أن نركب القطار كعبيد. السيد محمد مورو، أكد هو الآخر على أن العولمة ما هي إلا تبرير للهيمنة. السيد جمال البنا، أشار إلى أننا اليوم نواجه جولة جديدة من المعركة ممثلة في العولمة، ولكن من غير السيف الروماني والأسطول البريطاني، وإنما عن طريق التكنولوجية السحرية التي زلزلت القيم والخصوصيات. السيد عادل حسين، اتهم بالسطحية والخطل والكفر والتضليل، أولئك الذين يزعمون أن العولمة تعني العالمية وأن من يرفضها يعد من المتخلفين وأن العالم قد غدا كالقرية الواحدة. السيد سيد الدسوقي، في ورقته أشار إلى سحر الإعلام، مشبهاً له بالسحر الذي واجهه سيدنا موسى عليه السلام من فرعون وجماعته، مذكراً بأن الإعلام العربي يكون أحياناً أكثر وقاحة في إيحاءاته الجنسية

من الإعلام الأمريكي ذاته. السيد مجدي قرقر، أشار إلى وجود أثرين سيئين للعولمة، الأول: ويتمثل في ضرب الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي والسياسي، والثاني يتمثل في ضرب الهوية الثقافية للأمة.

السيد حسن طايع، أشار هو الآخر إلى أن من أهم آثار العولمة ضرب الهوية الثقافية. الدكتور عبد الوهاب المسيري، في حديثه عن العولمة، أشار إلى أن الغرب بدل المواجهة قرر اللجوء إلى الإغواء عن طريق مفاهيم خادعة مثل المساواة وحقوق الإنسان والقيم العالمية والقرية الواحدة، وهي كلها أكاذيب تثير السخرية. الدكتور أحمد عبد الرحمن، أشار إلى أن العولمة عند هؤلاء هي إقصاء الإسلام عن الحياة وإحلال الفكر الأوروبي والأمريكي المادي العلماني البرجماتي محله. ومن الخطأ الاعتقاد بأن أمريكا تسعى إلى أمركة العالم بمعنى تحويلنا إلى ولاية أمريكية، كما أنها لا تفكر في القضاء على كل الثقافات البشرية المغايرة للأوروبية. فهذا مستحيل. المهم هو أن تسود ثقافة الرجل الأبيض. بينما تظل غيرها ضمن السلوك الفردي لا تتعداه إلى التشريعات والدساتير والنظم. وهو المطلوب عندنا كذلك مما يضمن تبعيتنا لهم والقضاء على استقلالنا وعلى كل مقومات وحدتنا التي تقلقهم. مشيراً إلى أن أمريكا تستخدم وسائل عديدة بضمنها مساعدة بعض القوى والرموز عندنا ومساعدة وتمويل الجمعيات التي باتت تنتشر وبائياً واضعة لنفسها أهدافاً غير إسلامية ولا تعود بالنفع على البلد وأهله، فضلاً عن محاصرة أي نظام يتمرد على الإرادة الأمريكية، ودعم جهود المستشرقين عبر مناهج التعليم وشبكات الإنترنت. والمشكلة حسب الدكتور عبد الرحمن ليست في العولمة إنما في أنصارها من أبناء المسلمين الذين يحكموننا أو يتحكمون في التربية والتعليم ويبذلون كل الجهود لإقناع الشعوب بالعولمة المرفوضة إسلامياً.

وفي الحديث عن مواجهة العولمة، أشار محمد مبروك إلى أن الخطوط الأولى للمواجهة يمكن أن تدور حول الارتكاز على الهوية الإسلامية، واستقلال القرار السياسي للحكومات وللمعارضة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق التكتل الاقتصادي والثقافي والإعلامي بين دول العالم العربي والإسلامي، وتحقيق استراتيجية المواجهة الإعلامية والفكرية من خلال التقدم التقني والإعلامي والوعي الفكري، وتعبئة الشعوب بالروح القادرة على مواجهة العولمة وتحمل آثار ذلك. أما سيد الدسوقي فأشار إلى أن موضوع التنمية يقع في قلب عملية الاستقلال الوطني. سيف عبد الفتاح أشار إلى أن إعادة تشكيل البناء العقلي هي المدخل لمواجهة العولمة. لأننا من خلال ذلك نستفز الناس ذهنياً من أجل المواجهة. وإن عقيدة أو شريعة لا تحرك صاحبها ليست من الإسلام في شيء. جمال البنا أشار إلى أن رمز عزتنا واستقلالنا إنما هو في التنمية. والتنمية هي الجهاد الحقيقي في هذا العصر. ولا بد من الجانب الأيديولوجي للتنمية كي نتمكن من مواجهة إغراء السلع الأجنبية. أما محمد مورو فأشار إلى أننا بحاجة إلى فقه جديد هو فقه الإقلاع من حالة الهزيمة الحضارية. الدكتور هادي الهيتي، من جامعة بغداد في العراق، عدد العوامل السلبية في المجتمع العربي والتي تيسر للغرب إحداث تأثيرات فينا من خلال الاتصال الثقافي. من ذلك ضعف التخطيط للمستقبل، وشيوع البلبلة الفكرية، والإحساس بالخيبة، وتعاطف النخب مع الفكر الغربي لعوامل متعددة، وكبت الحريات، وقلة الإبداع، وأحادية النظرة لدى معظم الاتجاهات الفكرية إلى حد ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، وضعف الإعلام العربي، وشيوع السلوك الاستهلاكي، إلى جانب قوة الجذب التي يتمتع بها العرض الغربي وبروز مسحة الإنسانية والحرية

فيه مما يزيد الانبهار به لدى شرائح متعددة عندنا.[٧٦]

لكن، وإلى جانب هذه الشريحة الكبيرة من المفكرين والكتاب الذين حذروا من العولمة، يبرز عدد من الكتاب بموقف مغاير. بعض هؤلاء يقر بمخاطر العولمة وسلبياتها، لكنه متخوف من العزلة وسلبياتها، كما هو الحال مع الدكتور محيي مسعد.[٧٧] لذا فإن هذا الفريق يطالب بالإفادة من العولمة وبركوب قطارها ولكن مع المحافظة على هويتنا وفق عملية توفيقية ما أمكننا ذلك. بعض هذا الفريق يرى بأن العولمة ليست مبرمجة ضدنا وليست غولاً جاء لابتلاع هوياتنا وخصوصياتنا. إنما المشكلة تعود إلى حالة الضعف والتخلف التي تعيشها مجتمعاتنا، مما سمح لغيرنا تذليل العولمة لصالحه. لذا فإن الحل في إصلاح واقعنا وليس في مهاجمة العولمة ولا في اعتبارها غولاً متوحشاً أو استعماراً جديداً.

هذا الرأي لا شك أنه على جانب كبير من الاحترام والصواب، لكن، ليس إلى حد التصديق بعدم وجود نية مدبرة من دول المركز لفرض العولمة علينا لأغراض استعمارية مبيتة مما جعل العولمة بصورتها الحالية المعروضة علينا شكلاً من أشكال الاستعمار والهيمنة والإمبريالية باعتراف معظم المحللين والمراقبين.

الدكتور عبد الخالق عبد الله، يرى بأن توحد العالم اليوم حول مفاهيم وقيم واهتمامات مشتركة، سيزيد الوعي بعالمية العالم ووحدة البشر، وسيسهم في إبراز الهوية العالمية بدل الانكماش على الخصوصيات الثقافية ولو من غير تراجع أو تهميش للهوية الوطنية للفرد. فالتواصل مع القضايا العالمية المشتركة كقضايا البيئة وحقوق الإنسان والانفجار السكاني واستمرار الفجوة بين الطبقات لا يعني فقدان الاهتمام بالقضايا المحلية. والعولمة (بهذا المفهوم) تسعى إلى خلق ثقافة تعزز تقارب الحضارات وتعزز الهوية العالمية وربما تسهم في خلق عالم بلا حدود ثقافية. لكنه يعود ليذكر بأن هذه ليست حتمية مسلمة، حيث أن العولمة الثقافية يمكن أن تتجه نحو صراع الحضارات ونحو الهيمنة الثقافية، ونحو نشر ثقافة استهلاكية، وهو ما يمكن أن يرسخ انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة لتستعد لمواجهة بعضها البعض. ثم إن العولمة تعمل على نشر ثقافة استهلاكية شبابية. فلم يحدث في التاريخ أن أصبح العالم مقبلاً على رموز الثقافة الاستهلاكية الشبابية كما هو مقبل عليها الآن، وهو ما بات يقلق المجتمعات. لكن لا يجوز اعتبار العولمة نوعاً من الأمركة رغم سعي أمريكا لتنميط العالم والاستفراد به. فالعولمة لا تعني اتباع نموذج ثقافي واحد، وهي لا تعني اختفاء التنوع الحضاري والثقافي. والعولمة بعيدة عن كونها محاولة واعية ومدبرة لفرض قيم وثقافة مجتمع على سواه. وهي ليست الغول القادم لابتلاع الخصوصيات والانتماءات الوطنية. ثم إن العولمة ليست حركة استعمارية جديدة. وبالتالي فإنه لا داعي لربط العولمة بالامبريالية لأن ذلك لا يفيد في فهم حقيقة العولمة. فالاستعمار والامبريالية شيء والعولمة شيء آخر حسب الدكتور الذي يؤكد استحالة فهم العولمة إذا ما استمر النظر إليها بالعقلية التآمرية التي تركز على الأوهام. إنما المطلوب تحرير العولمة من هذه المبالغات والتصورات المغلوطة. فالعولمة تحافظ على الخصوصيات الثقافية، بل وتقوم بنقلها إلى المستويات العالمية. وهو ما يسمح ببروز مفاهيم وسلوكيات مشتركة. وبالتالي فإن هدف العولمة ليس خلق ثقافة عالمية واحدة بل خلق عالم بلا حدود ثقافية. والعولمة لا تهدد الهويات المحلية، إنما تعزز إلى جانبها الهوية الإنسانية العالمية

من خلال التركيز على عدد من القضايا الكونية المشتركة. كل هذا في وقت حذر فيه من إمكان قيام هيمنة ثقافية وغزو ثقافي وانقسام حضاري مواكب للحديث عن مسائل من نوع صراع الحضارات. (٧٨)

وبالتأكيد، فإن هذا الرأي لا غبار عليه لو كنا نتحدث عن الظاهرة وهي في حالة من الحياد المطلق، والمجال يكون مفتوحاً أمام الجميع للإسهام والتأثير. أما ضمن موازين القوى الحالية وعلى ضوء الاستقطاب الحالي، فإن الأمر أبعد ما يكون عن الصورة التي عرضها الدكتور الفاضل. لكنه يبقى رأياً محترماً حتى لا نوغل في مفهوم المؤامرة الذي يحجزنا عن كل جديد ويحرمنا من الإفادة من أي شيء.

لا يتوقف الأمر عند هذا الرأي التوفيقي الذي يطالب بالإفادة من العولمة مع الحذر من مخاطرها. فقد ذهبت أقلية محدودة من الكتاب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، مطالبة بركوب قطار العولمة وامتطاء صهوة جوادها بلا تردد، رافضين جملة وتفصيلاً كل المحاذير والشبهات التي أثارها عموم المفكرين ضد العولمة. يتضح هذا جلياً في موقف الدكتور محسن أحمد الخضيري، كما ورد في كتابه "العولمة"، والذي يخالف فيه معظم ما قاله المفكرون العرب في أدبياتهم. فقد قال في مدح العولمة ما لم يقله القباني في المرأة، وذلك بالرغم من اعترافه ابتداءً بأن العولمة ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع والهيمنة وبسط النفوذ. فالعولمة حسب الخضيري، قائمة على الديمقراطية والحرية، وهي تحظر الخداع والغدر والخسة والمتاجرة بالمبادئ والقيم واستخدام الشعارات الزائفة ووجود رؤساء مجرمين. وهي تسعى إلى إرساء قيم الشرف والصدق والطهارة، وتحرك في الإنسان نوازع الخير والحب والجمال. وهي تسعى لخلق مجتمع عالمي إنساني بالغ الاتساع يستوعب كل البشر دون فروق عنصرية بغيضة ودون استعلاء موروث أو أحقاد موروثة. وفي الجانب الثقافي تمثل العولمة طابعاً ارتقائياً نحو الثقافة العالمية الواحدة. وفي الجانب التكنولوجي تقيم العولمة مجتمعاً كونياً متصلاً دون فواصل زمنية أو جغرافية. وفي الجانب القانوني توحد العولمة القوانين والتشريعات والمفاهيم والمصطلحات القانونية وتزيد من دور التشريع الدولي وتسهم في القضاء على الجريمة المنظمة. وبل إن الجانب الإنساني هو الأكثر فاعلية في تحديد هوية وحقيقة العولمة التي تهدف إلى الارتقاء بحرية الإنسان وكرامته وإنسانيته. فهي تمثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وعدالة التوزيع. ومن هنا فإن برامج الرعاية الصحية، والاجتماعية، والثقافية، والإنسانية، وقضايا البيئة، سوف تزداد وتتسع في إطار تيار العوملة. وبالنتيجة فإن العولمة تيار حتمي لا مفر من قبوله، وهي تطور من أجل البشرية جمعاء، وعلى الجميع امتطاء صهوة هذا الجواد لأجل مستقبل واعد مشرق ننعم فيه بمزيد من الحرية ونحقق فيه الرفاهية للجميع. فضلاً عن أن العولمة تعمل على تعظيم الأخلاق والمبادئ الحميدة والقيم. وتعمل على تفعيل الجمال والمتعة والخير لجعل السلوك الإنساني أكثر تهذيباً وأكثر جمالاً. لذا فإنه يتهم التيار الذي يقاوم العولمة بالسذاجة، بل ويذهب أبعد من ذلك عندما يعتبر العولمة استجابة لطبيعة الإنسان الفطرية واستجابة لأمر الله تعالى للإنسان بالمشي في مناكب الأرض لعمارتها. خاصة وأن العولمة تعبر عن سخاء الشعوب الغنية تجاه الشعوب الخاضعة للقهر والنهب والفساد. فإذا كانت قوى العولمة تسعى إلى ضم هذه الشعوب إلى تيار العولمة، فإنها تعمل على تحريرها من القهر، وتطهيرها من النهب والفساد. ومن ثم فإن العولمة ذات طابع انحيازي لصالح البشرية جمعاء. لذا فإنه يرى دعاوى المعارضين مجرد فكر

ماضوي قديم رجعي متخلف، وأن أصحابها المشوشين على حركة التقدم نحو العولمة هم كتلة متخلفة منشقة منقسمة على نفسها، تمارس القهر والتسلط، ويعشش فيها الفساد والإفساد، وتتآكل من الداخل، وما محاولاتهم إلا مراهقة سياسية تنتقل من إثبات الوجود إلى إنهاء الوجود. وإن القبح يضيق ذرعاً بالجمال، والفشل يضيق ذرعاً بالنجاح، والجهل يضيق ذرعاً بالعلم، والغباء يضيق ذرعاً بالذكاء. وإن العولمة ليست غولاً متوحشاً، ولا شراً مستطيراً، وليست شيطاناً ماكراً، ولكنه في الواقع ضوء نهار ينهي ظلام الليل الطويل الذي نعيشه، يفتح الباب واسعاً أمام الحرية والديموقراطية، أمام الطهارة والنقاء والعلم. هكذا وصف الدكتور الخضيري العولمة في كتابه متجاهلاً آلاف الإصدارات والمقالات والملتقيات التي حذرت من نذر العولمة في كل عواصم العالم، ومتجاهلاً المظاهرات التي حالت أكثر من مرة دون وصول المشاركين في المنتدى الاقتصادي العالمي إلى قاعة مؤتمرهم في أكثر من دولة غربية، وهو ما قد يفسر انتقالهم في السنوات الأخيرة لعقد ملتقياتهم في الدول العربية السادرة في سبات شعوبها وفي غي أنظمتها.[٧٩]

وسوف أدع للقارئ الحكم على هذه "المقطوعة الشعرية"! التي تتغزل بالعولمة، كي يقرر بنفسه رأيه تجاهها. فنحن في هذا العصر، وكلما هبت علينا فكرة جديدة، نبتلى بالمداحين الذين يكتبون المعلقات الطوال في مزاياها، حتى لو كان ذلك الجديد شكلاً من أشكال الاستعمار. ألم نكتب المعلقات في مدح أتاتورك والاشتراكية والقومية والبعثية والعلمانية؟ فما الجديد إذاً في أن نجد من يكتب معلقة يتيمة يتغزل فيها بالعولمة باعتبارها براق الرحلة الكبرى نحو الخلاص والحرية والتطور؟

٦. الخطاب الديني في ظل العولمة

تعددت المقترحات للشروع بتأسيس خطاب إسلامي مناسب لعصر العولمة، وإن كانت في معظمها مجرد تصورات أولية غير مفصلة، وتأتي غالباً ضمن التوصيات النهائية لعدد من المقالات أو الأوراق العلمية.[٨٠]ويصعب العثور على دراسة متكاملة تقدم مشروعاً ناضجاً بهذا الخصوص، إلا ما صدر مؤخراً عن القرضاوي، وذلك في كتابه الأخير "خطاب الإسلامي في عصر العولمة". وقد رأيت من الفائدة إحالة القارئ على ذلك الكتاب نظراً للعلاقة الوثيقة بين موضوع كتابه الجديد وموضوع العولمة. ومع إقراري بالحاجة إلى التوسع في الموضوع من خلال بحث مستقل، إلا أنه يمكن إجمال أهم الأفكار حوله في البنود الآتية[٨١]:

١-من المشروع أن يراجع الناس أفكارهم ومواقفهم واجتهاداتهم، على ضوء المستجدات وفي إطار الثوابت، بناء على جواز تغير الفتوى بتغير الزمان. ولكن مع الحذر من تبديل الدين ومن المساس بجوهره وثوابته تحت الضغوط الخارجية وهو ما بلغ حد المطالبة بتغيير مناهج التعليم الديني وتقديم إسلام أمريكاني بديل عن الإسلام الذي جاء به الوحي. أما بعيداً عن هذا كله، فإنه لا مانع من مراجعة خطابنا الديني وفق المتغيرات الكونية، بدليل الحديث النبوي الذي رواه أبو داود والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة، وصححه غير عالم، من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة لهذه الأمة من يجدد لها دينها".

٢-ضرورة أن يعيش المسلمون عصرهم بدل الانحباس على الماضي وقضاياه ومفرداته.

٣-يلزم أهل الخطاب الإسلامي أن يتحروا في خطابهم الحكمة والدقة والموضوعية والعدل. فقد غدا العالم كله يسمعهم، ويحلل أحاديثهم.

٤-ينبغي أن يجمع الخطاب الإسلامي المعاصر عدة خصائص أساسية، تجعله قادراً على الوصول إلى الناس، فلا يغيب العقل ولا يغفل القيم الأخلاقية، ويدعو إلى إشاعة التسامح والحب ولا يتجاهل الواقع، ويتبنى العالمية ولا يغفل المحلية، ويحرص على المعاصرة ويتمسك بالأصالة ويستشرف المستقبل، وينصف المرأة ولا يجور على الرجل، ويصون حقوق الأقلية ولا يحيف على الأكثرية.

٥-إعطاء البعد الإنساني حقه كما ينبغي. فلا بد لهذا الخطاب أن يعطي عناية أكبر للإنسان، ومعاناة الإنسان، ومشكلات الإنسان، وأن يسهم في تحرير الإنسان والإنسانية من كل ما يجلب الحزن والقلق والاكتئاب واليأس والمعاناة.

٦-تحرير العقل من التبعية والعبودية للغرب و للشرق وللجديد والقديم على حد سواء.

٧-تجنب التزمت والتشدد في كل القضايا، إذ الواجب هو التوازن وتبني منهج التيسير في مجمل الآراء الفقهية المتعلقة بأحوال الفرد والأسرة والمجتمع، ذلك أن الشريعة مبناها على التيسير.

٨-الاهتمام بالشأن العالمي من غير إغفال للجوانب المحلية. فلا يجوز أن يتغافل المسلم مواضيع مثل صدام الحضارات وحوار الأديان أو أن يتجاهل ما يشكو منه العالم كالاختلال في التوازن البيئي.

٩-الحرص على المعاصرة وسماتها كالعقلية العلمية، والتجديد، والمرونة، وقابلية التطور في ظل ثبات الأهداف. فالبعض لا زال يحرم الانتخابات ويعطي الحاكم من السلطات ما يجعله أكبر دكتاتور في العالم.

١٠-الفصل في دلالات الألفاظ لمنع اللُبس فيها، كالإرهاب الذي تدعو أمريكا العالم لمحاربته. فأول إرهاب يجب أن يدان هو إرهاب الدولة الصهيونية المتجبرة في الأرض. ولكن ليس من الإرهاب في شيء أن يدافع الإنسان عن وطنه بما يملكه من قوة.

١١- إنصاف المرأة وتحريرها من ظلم الجاهليات الموروثة والمستحدثة، بالإضافة إلى حقوق الأقليات الدينية التي يحرم المساس بها. وكذا الحال في كل شريحة يمكن استضعافها واستغلالها والمساس بحقوقها.

١٢- ضرورة البحث في قضايا التنمية بكل جوانبها ومجالاتها، بدل الاكتفاء بالجوانب النظرية أو الفكرية المجردة. وبدل تغليب جوانب أخرى عليها. ذلك أن التنمية شرط لأي نهوض، بل وهي جزء لا ينفصل عن الدين بمفهومه العريض وأبعاده الحضارية ومشروعه المتكامل.

الخاتمة والتوصيات

أولاً: لقد تبين من خلال البحث في مفهوم العولمة ونشأتها إمكانية التوصل إلى معنى إجمالي لها، رغم وجود تباين نسبي في وجهات نظر المفكرين تجاه ذلك. فالعولمة بمفهومها المتداول تبقى غربية النشأة والمولد مشبعة بثقافته وفكره وتسعى إلى خدمة أغراضه وأهدافه، وتقوم على فكرة الانسياح عبر الحدود حتى لا تبقى حواجز طبيعية أو سياسية تحول دون انتقال البضائع والأفكار عبر العالم الذي يفترض أن يتحول إلى قرية كونية جميع البشر فيها جيران عبر ما بات يعرف بفكرة انكماش المكان والزمان، خاصة على ضوء التطور العلمي الهائل الذي وفر الإمكانية لذلك الانسياح والانتقال للسلع والأفكار على حد سواء. ولما كانت أمريكا (والغرب) تمتلك الاحتكارات الرئيسية في العالم وبضمنها الثورة العلمية الهائلة، وهي الاحتكارات التي تشكل العولمة وتديم للغرب السيطرة عليها، فإن هذا سيوفر للغرب وأمريكا فرصة الاستمرار في تجييرها لصالحه ولتحقيق مصالحه على حساب سائر سكان المعمورة.

كما تبين أن للعولمة جملة مجالات وتجليات وأشكال، كالعولمة الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وسواها. وهو ما يجعل العولمة ظاهرة بل وحقبة زمنية في إطار التطور البشري بكل معنى الكلمة، ولا يكاد ينجو من تأثيرها مجال من المجالات الإنسانية.

ثانياً: العولمة في إطارها العام تدخل الآن إلى عواصمنا بل و بيوتنا من غير استئذان، حيث صارت أمراً واقعاً في بعض جوانبها رغم إنكار البعض لذلك. وهو ما يجعل الحديث في مقاومتها جملة واحدة ضرباً من العبث غير المثمر. فضلاً عن أنه لا يحق لنا رد كل ما أفرزته العولمة أو نشأ معها. لأننا بذلك قد نرد بعض الخير الذي توصل إليه العقل الإنساني بتجربته وبحكمته التي أودعها الله فيه. ومعلوم أن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها. ولا أحبذ حصر الحكمة في مجال العلم التقني كما يرغب البعض. بل هنالك جملة من المفاهيم التي أصبحت قيماً إنسانية يمكن للبشرية أن تلتقي عليها وأن تنسق جهودها فيها رغم اختلاف مللها ومشاربها. من ذلك على سبيل التمثيل تلك المفاهيم التي تدعو إلى حماية البيئة، وحقوق الأقليات، وحماية الشرائح الضعيفة في المجتمع، وإعطاء الفرصة للمواطن للتمتع بكامل حقوقه، وتوفير الحريات الدينية والسياسية والشخصية في إطار القانون، وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ما أمكن، وغيرها الكثير. صحيح أن هذه القضايا قد أشار إليها الإسلام من قبل. ونحن ماذا يضيرنا أن نلتقي مع الناس على أمر قال به ديننا؟ ثم لعل غيرنا قد وصل إلى تطبيقات وتفريعات حياتية لم نتوصل إليها نحن. وهذا الأمر ليس بدعاً في الحياة ما دامت الدنيا دولاً وما داموا هم اليوم في مقعد القيادة والعلم معاً.

على أية حال، فهنالك جملة قضايا قد عملت العولمة على تعميمها على مستوى الكون مستخدمة لذلك كل ما أبدعته يد الإنسان من تقنية وسواها. ونحن لا نملك إلا أن نتعاطى هذه القضايا بصورة أو بأخرى وفق ما يسمح به الدين وما يتمشى مع مقاصد الشريعة ومصالح العباد.

ثالثاً: من خلال البحث في العولمة، ظهرت جملة من المفردات والقضايا التي رافقتها أو نشأت عنها كمخرجات لها. وقد أسهمت العديد من العوامل والأسباب في نشر هذه المخرجات وتعميمها على البشرية حتى حازت صفة الكونية في بعض جوانبها. بعض هذه المخرجات يتعلق بالجانب الاقتصادي، وبعضها يتعلق بالجانب الثقافي، وبعضها يتعلق بالجانب الاجتماعي، وبعضها يتعلق بالجانب السياسي، وهكذا.

بعض هذه المخرجات أصبح قيمة إنسانية تلتقي عليها البشرية على اختلاف أعراقها ومللها وأديانها، فكانت بمثابة قاسم مشترك لا ينازع فيه أحد. بيد أن بعض هذه المخرجات إنما كانت بمثابة وصمة عار للإنسانية جمعاء، لما تمثله من تراجع بمستوى البشرية نحو الحضيض وكل ما لا يليق ببني الإنسان، خاصة مع اتساع دائرة الجريمة والإباحية والتلوث البيئي وغيرها الكثير.

لذا لا بد من رصد هذه المخرجات، بغية أن يسعى الخطاب الإسلامي إلى تناولها بمزيد من الفحص والتدقيق ووضع التكييف الشرعي لها، مقدمة لتحديد الموقف الشرعي منها. وبهذا نعفي أنفسنا من إعطاء حكم أو موقف حاسم من العولمة ذاتها، وننتقل إلى الحديث في مفرداتها ومخرجاتها.

رابعاً: كل العجب من بعض الناس الذين يصرون على حصر أنفسهم في الماضي وقضاياه التي ربما لم يعد لبعضها أي وجود، فيجعلون أنفسهم خارج الزمان والمكان، ناسين أنهم بهذا إنما يظلمون الدين وأنفسهم معاً. وبالتالي، فإنني مدعوون إلى مواكبة العصر، والى البحث في مخرجات العولمة الإيجابية والسلبية لتحديد الموقف منها. وهو ما يستدعي التعامل مع مسائل كحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، والتعددية السياسية وسواها، ومشاركة المواطن في صنع القرار وتقرير المصير وبناء البلد وتحديد السياسات.

خامساً: لا بد من مراجعة تراثنا، لفحص مدى توافق هذه الجزئية أو تلك من التراث مع ديننا الحنيف. فنحن اليوم نقف مكشوفين في أرض عراء، ولا يجوز أن نسمح لأنفسنا بالإساءة إلى الإسلام من خلال عرضه بصورة غير لائقة ولا تتفق مع الوحي الذي أرسله الله إلينا من خلال نبيه الكريم عليه السلام. لأن عرضاً مشيناً كهذا سيكون بمثابة الصد عن دين الله تعالى، فضلاً عن أنه سوف يهز ثقة الجيل الناشئ بدينه في وقت كثرت فيه الشبهات وتعددت فيه ألوان الفتن. وهو ما يفتح كذلك ثغرة للمغرضين من كل ملة ونحلة لاختراق الإسلام ومهاجمته من خلالها.

وفي هذا المضمار، فإنه لا بد من اعتماد آراء المجامع الفقهية والمرجعيات العلمية بدل شرذمة الناس وراء الآراء الفردية. وهو ما يستلزم تفعيل المرجعيات العلمية في الجامعات والمجامع وسواها، وأن تكون على قدر من المسؤولية والعلم

والتضحية والأمانة. وإلا فإنها لن تكسب ثقة الناس، وهو ما سيصب في صالح الاجتهادات الفردية ويزيد في الشرذمة وربما في الاختراق والإساءة إلى الدين وأهله.

سادساً: ينبغي التركيز على التنمية بكل أشكالها: تنمية الإنسان، تنمية المجتمع، التنمية السياسية، التنمية الفكرية، التنمية الاقتصادية، مع الشروع بتأسيس بنية تحتية تسهم في العملية التنموية وتدعمها، مع تشجيع الأنظمة (ومعها الأحزاب والمؤسسات والهيئات والجمعيات بل والأفراد) على الشروع بالتحول نحو السلوك الديمقراطي وإشراك المواطن في إدارة الحياة وصناعتها، بعيداً عن الجدل الفلسفي حول الديمقراطية وفق المفهوم الغربي لها، والذي قد يخلق الانطباع بأننا ما دمنا نعترض على الديمقراطية فنحن إذاً مع الدكتاتورية والأنظمة الشمولية، وهو ما يعرف الجميع أن الإسلام ضده.

سابعاً: كما لا بد من التركيز على الانتماء للبلد والناس، وذلك لترسيخ الحرص على البلد ومواطنيه ومدخراته وطاقاته وشوارعه ومؤسساته ومراكزه وشجره وأرضه وكل ما فيه. مع التحذير من عدم الانتماء ومن السلوك اللامنتمي. وبهذا الخصوص لا بد من مقاومة عناصر الطرد التي تزيد في هجرة الشباب والعقول من العالم العربي إلى العالم الخارجي. خاصة وأن الفئات المهاجرة إنما هي من صفوة البلد إبداعاً وتميزاً وقدرة على العطاء مما يجعل خسارة المجتمع فيهم مضاعفة. وهو ما يسهم في استمرار التخلف في مجتمعاتنا.

لذا لا بد من توفير الأمن والاستقرار في مجتمعاتنا، ولا بد من توفير الاحترام الكافي لكل مواطن، مع تشجيع الإبداع والتفكير الإبداعي والفعل الإبداعي، وزيادة دمج المواطن وإشراكه بالهم المجتمعي العام.

ثامناً: وختاماً، فقد أدارت هذه الدراسة جدلاً معمقاً حول مفهوم العولمة، ونشأتها، وأبرز مجالاتها، والعناصر التي أسهمت في تشكيلها، والبيئة التي ترعرعت في ظلالها، والأطراف المستفيدة منها، فضلاً عن مخرجاتها والمفردات المرتبطة بها. وهو ما يفترض به أن يساعد في إعطاء الحكم الأقرب إلى الصواب بخصوص العولمة محل البحث، والتي أصبحت تشغل بال ملايين البشر على ظهر هذا الكوكب. ذلك أن الحكم على الشيء إنما هو فرع عن تصوره. وإنني أرجو أن أكون قد وفقت في عرض العولمة على صورتها الحقيقية، حتى يسهل الحكم عليها إيجاباً أو سلباً وفق ما فيها ووفق ما ترمي إليه، والله الموفق

الهوامش

(1) الكاتب السوري إبراهيم محمود. "العولمة هل هي انفجار الهوية". مجلة الفكر العربي. عدد٩٣ ص١٦٣ بيروت ١٩٩٨.

(2) عبد الخالق عبد الله. قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات العربية. "العولمة". عالم الفكر عدد٢ ص ٠٥ الكويت١٩٩٩.

(3) عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق ص٥٠، ٥٢، ٥٤.

(4) يقصد بالانكماش تقارب المسافات إلى حد اعتبار شعوب العالم وكأنما هم سكان قرية واحدة اصطلح عليها بالقرية الكونية.

(5) عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق ص٥٣،٦٧، حيث نقل ذلك عن: سليمان خلف "العولمة والهوية الثقافية". المجلة العربية للعلوم الإنسانية عدد٦١ عام١٩٩٨، والذي بدوره نسب ذلك الى رونالد روبرستون (Ronald Roberston Globalization ١٩٩٢) . وأما التعريف بعد اللاحق فهو منسوب الى أنثوني جيدنز (Anthony Giddens ١٩٩٠ The Consequences of Modernity)

(6) د.علي العجلة. "الاقتصادية" منار الإسلام ص٦ نوفمبر١٩٩٨، حيث نسب ذلك الى جون توملنسون.

(7) نايف علي عبيد "العولمة والعرب" المستقبل العربي. عدد ٢٢١ ص٢٨ بيروت١٩٩٧.

(8) نايف علي عبيد. مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩، حيث نسب ذلك إلى عدد من الندوات التي تحدث فيها برهان غليون.

(9) هذا ما نقله عن مقال له بعنوان "صدام الحضارات" د.نايف علي عبيد، مرجع سابق ص٢٩.

(10) أحمد شلبي. "العولمة". مجلة منبر الإسلام ص٩٦، مصر ١٩٩٩.

(11) افتتاحية مجلة "البيان" الصادرة عن المنتدى الإسلامي. عدد ١٢٤ ص٤ ابريل١٩٩٨.

(12) رئيس التحرير. "التمهيد" عالم الفكر. عدد٢ ص٥ الكويت١٩٩٩.

(13) الخضيري، محسن أحمد: العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة. ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٠

(14) مسعد، محيي: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق. ص ٤٧، مكتبة الإشعاع، مصر، ط١، ١٩٩٩.

(15) حسن حنفي وصادق جلال العظم: ما العولمة. ص١٢٥. دار الفكر، دمشق ١٩٩٩.

(16) حسن حنفي وصادق جلال العظم: ما العولمة. ص٧٣-٨٧. دار الفكر، دمشق ١٩٩٩. وقد عزا تلك الأقوال إلى أصحابها.

(17) العجلة، علي: في افتتاحية مجلة منار الإسلام عدد نوفمبر لعام ١٩٩٨ ص٦.

(18) محمد عابد الجابري (جامعة محمد الخامس بالرباط). "العولمة والهوية الثقافية". المستقبل العربي. عدد٢٢٨ ص ١٧بيروت١٩٩٨. وانظر كذلك: محمد يوسف. "حقوق الإنسان في ظل التجليات السياسية للعولمة". البيان.عدد١٣ ص١٠٩.

(19) علي غالب حسين. "العولمة وجهة نظر إسلامية" مجلة منار الإسلام. ص ١١٩ نوفمبر١٩٩٨.

(20) أحمد شلبي، أستاذ مقارنة الأديان، مجلة منبر الإسلام، ص١٠٢ مصر١٩٩٩.

(22) محمود حمدي زقزوق، في كلمته: "الإسلام في عصر العولمة" في افتتاح المؤتمر الرابع للفلسفة الإسلامية، وذلك في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة يوم ٤مايو١٩٩٩. وانظر مجلة منبر الإسلام، ص١٢٦ مايو١٩٩٩.

(٢٣) يقول د.زقزوق: "ويمكن القول أن الإسلام يعد دين العولمة الحقيقية، وإن كان هذا القول لن يروق لفريقين على طرفي نقيض. أحدهما سيعتبر ذلك محاولة لأسلمة العولمة، وثانيهما سيعده دعوة إلى تغريب الإسلام.

٢٣ د.عبد الخالق عبد الله. مجلة عالم الفكر. مجلد ٢٨ عدد٢ ص٥٣-٥٩. الكويت١٩٩٩.

(٢٤) أنظر ذلك ومناقشته في مراجع، مثل: عدنان سليمان، مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي، مجلة الفكر العربي عدد٩٣صيف ١٩٩٨ ص٢. ومثل: عبد الخالق عبدالله، العولمة جذورها وفروعها، مجلة عالم الفكر، مجلد ٢٨ عدد ٢ الكويت عام ١٩٩٩

(٢٥) د.حيدر إبراهيم. "العولمة وجدل الهوية الثقافية". مجلة عالم الفكر. مجلد٢٨ عدد٢ ص٩٧ الكويت١٩٩٩.

(٢٦) عدنان سليمان. "مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي". الفكر العربي. عدد٩٣ ص١٤٥ بيروت١٩٩٨، حيث نسب الأمر إلى سمير أمين ناقلاً ذلك عن حلمي شعراوي: حوارات سمير أمين، مؤسسة عيبال. ص٤٩ دمشق١٩٩٤.

(٢٧) انظر: سيار الجمل من جامعة آل البيت في الأردن. المستقبل العربي. عدد٢١٧ ص٥٢ بيروت١٩٩٧.

(٢٨) د.عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق. ص٥٠ وكذلك ص٣٩.

(٢٩) د.حسنين توفيق إبراهيم. "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية". عالم الفكر. مجلد٢٨ عدد٢ ص١٨٦-١٨٩. الكويت١٩٩٩.

(٣٠) السيد يسين. " في مفهوم العولمة". المستقبل العربي. عدد٢٢٨ ص٩- ١١ بيروت١٩٩٨.

(٣١) جلال أمين. "العولمة والدولة". المستقبل العربي. عدد٢٢٨ ص٢٣-٢٦ بيروت١٩٩٨.

(٣٢) ادريس هاني. "كيف يقرأ المثقفون العرب العولمة". مجلة الكلمة. عدد١٩ ص٦٢ بيروت١٩٩٨.

(٣٣) عدنان سليمان. "مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي". الفكر العربي. عدد٩٣ ص١٤٥ بيروت١٩٩٨، ناسباً ذلك إلى سمير أمين. إمبراطورية الفوضى. دار الفارابي. ص٥ ترجمة سناء أبو شقرا. بيروت١٩٩١.

(٣٤) عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق، ص٥٩.

(٣٥) الجميل، سيار: العولمة والمستقبل. ص٨٥، ص٩٩-١٠٣، الأهلية للنشر، عمان ط١، عام ٢٠٠٠

(٣٦) حجازي، أحمد مجدي: " العولمة وتهميش الثقافة الوطنية". مجلة عالم الفكر. مجلد ٢٨ عدد٢ ص١٢٨-١٣٠. الكويت١٩٩٩.

(٣٧) يذكر هنا بأن البعض رفض اعتبار العولمة من مظاهر الحداثة، كما أسلفت في النقل عن الدكتور عبد الخالق عبد الله.

(٣٨) وهو ما صرح به فرنسيس فوكوياما صاحب كتاب نهاية التاريخ.

(٣٩) الدكتور أحمد حجازي. مرجع سابق، ص١٣٩.

(٤٠) إبراهيم محمود." العولمة هل هي انفجار الهوية". الفكر العربي. عدد٩٣ص١٧بيروت١٩٩٨.

(٤١) عدنان سليمان." مقاربة أولية لتداعيات العولمة". مرجع سابق ص١٤٦،١٤٧.

(٤٢) عدنان سليمان. (سابق) ص١٤٧. ناسباً ذلك إلى: نعوم تشومسكي. الغزو يستمر. دار المدى. دمشق١٩٩٦.

(٤٣) عدنان سليمان. مرجع سابق، ص١٤٥. ناسباً ذلك إلى: طيب تيزين. "حوار". صحيفة البعث. عدد ١٠٤١٤ ص٧ عام١٩٩٧.

(٤٤) محمد فايز الطراونة. "ضيوف غير مدعوين". الفكر العربي. عدد٩٣ ص١٩٤ – ١٩٦ بيروت١٩٩٨.

(٤٥) الحسين عصمة. "العالم الإسلامي وتحديات العولمة". مجلة الكلمة. عدد١٩ ص٧٤-٧٦. عام ١٩٩٨.

(٤٦) رمزي زكي. " تناقضات حاكمة لمستقبل العولمة". مجلة الاجتهاد. عدد٣٨ ص-٣٠٤ ٣٠٧.

(٤٧) انظر عبد الخالق عبد الله. مرجع سابق، ص٦٢-٦٥.

(٤٨) للعولمة الاقتصادية، انظر، نبيل مرزوق: "حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد". مجلة العمل العربية الصادرة عن منظمة العمل العربية. عدد٦٨ ص -٣٧ ٥٨ ، آذار ١٩٩٧ ،وانظر، الحبيب الجنحاني: "ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق". مجلة عالم الفكر. ص٢٣. (عدد سابق)، وانظر، حسن حنفي وصادق جلال العظم: ما العولمة. دار الفكر، دمشق ١٩٩٩ .

(٤٩) الجنحاني، الحبيب: "ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق". مجلة عالم الفكر. ص٢٣. (سابق)

(٥٠) ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٠

(٥١) حسن حنفي وصادق جلال العظم: ما العولمة. ص١٦٧. دار الفكر، دمشق ١٩٩٩.

(٥٢) التلاوي، عدنان: "العولمة وانعكاساتها على تشريعات العمل" ص١٣. مجلة العمل العربية. عدد ٨٦ عام ١٩٩٧.

(٥٣) حسن حنفي وصادق جلال العظم: ما العولمة. ص١٧٥-١٩٢. دار الفكر، دمشق ١٩٩٩.

(٥٤) سنو، غسان منير: العولمة والدولة. دار النهضة العربية، ص١٥

(٥٥) محمد عابد الجابري: "العولمة والهوية الثقافية". مجلة المستقبل العربي. ص١٤، عدد٢٢٨، بيروت ١٩٩٨

(٥٦) حسام الخطيب: "أي أفق للثقافة العربية وآدابها في عصر الاتصال والعولمة". مجلة عالم الفكر. ص -٢٢٧ ٢٢٩ (سابق)

(٥٧) محمد عابد الجابري: "العولمة والهوية الثقافية". مجلة المستقبل العربي. ص١٦، ١٧، (سابق).

(٥٨) ذاكر آل حبيل: "خطاب العولمة، راهنية المفهوم وكونية الهيمنة". مجلة الكلمة. ص٦٨، السنة الخامسة، عدد ١٩ خريف ١٩٩٨. وقد نسب ذلك إلى مقال لنبيل شبيب في جريدة الحياة اللندنية، عدد ١٢٣٢٠، نوفمبر ١٩٩٦، ص١٨.

(٥٩) انظر بعض تلك الأفكار في كتاب صراع الحضارات لهنتنغتون وكتاب نهاية التاريخ لفوكوياما، والعديد من الردود عليهما.

(٦٠) مجلة منبر الإسلام، عدد٢، ص٢٩٩

(٦١) شلبي، أحمد: "العولمة"، مجلة منبر الإسلام، ص٩٦

(٦٢) الشارخ، إياد، مدير الصندوق الوقفي للثقافة في الكويت: "أي ثقافة نريد في عصر المعلومات..؟" مجلة الكلمة ص١١٠

(٦٣) شفيق، منير: "عالمية الثقافة الإسلامية أمام تحديات العولمة"، مجلة الكلمة ص١٠٤

(٦٤) الحسين عصمة: "العالم الإسلامي وتحديات العولمة"، مجلة الكلمة ص٧٤ ، العدد١٩ السنة الخامسة خريف ١٩٩٨

(٦٥) محفوظ، محمد: "نقد المشروع الثقافي الغربي وطموحات العولمة"، مجلة الكلمة، السنة الخامسة عدد١٩، ١٩٩٨

(٦٦) هاني، إدريس، من المغرب: "كيف يقرأ المثقفون العرب العولمة". مجلة الكلمة. ص٥٩، سنة خامسة، العدد ١٩، خريف١٩٩٨

(٦٧) حجازي، أحمد مجدي حجازي: "العولمة وتهميش الثقافة الوطنية"، مجلة عالم الفكر، ص١٣٢

(٦٨) بلقيز، عبد الإله: "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة". مجلة المستقبل العربي عدد٢٢٩ بيروت عام١٩٩٨

(٦٩) الطراونة، محمد فايز: "ضيوف غير مدعوين..". مجلة الفكر العربي. ص١٩١، سنة ١٩، عدد٩٣، صيف ١٩٩٨، بيروت.

(٧٠) الجميل، سيار: العولمة والمستقبل، ص٩٦، (سابق).

(٧١) جامعة فيلادلفيا: العولمة والهوية. الأوراق العلمية التي قدمت للمؤتمر الرابع لكلية الآداب في جامعة فيلادلفيا بعنوان الثقافة العربية بين العولمة والخصوصية، عمان ١٩٩٩. تحرير صالح أبو أصبع وعز الدين المناصرة ومحمد عبيد الله.

(٧٢) العولمة والهوية، ص٢٧-٤٠، (سابق).

(٧٣) ناسباً ذلك إليه في: العولمة الفردوس الموعود وجحيم الواقع. مجلة الموقف الثقافي. عدد ١٠، السنة الثانية ١٩٩٧، ص٣٢.

(٧٤) العولمة والهوية، ص ١١٣-١٢٩، (سابق).

(٧٥) العولمة والهوية، ص ١٥٩-١٧١، (سابق).

(٧٦) العولمة والهوية، ص ٣١١-٣٢٩، (سابق).

(٧٧) مسعد، محيي: ظاهرة العولمة الأوهام والحقائق. ص ١١٣، مكتبة الإشعاع، مصر، ط١، ١٩٩٩

(٧٨) عبد الله، عبد الخالق: "العولمة: جذورها وفروعها"، مجلة عالم الفكر، ص٩٣ - ٣٩

(٧٩) الخضيري، محسن أحمد: العولمة، مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة. ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة ٢٠٠٠

(٨٠) عبد السلام، رفيق: "كيف يرتقي الخطاب الإسلامي إلى مستوى العالمية". مجلة الكلمة، ص ١١٥، (عدد سابق)

(٨١) وردت هذه الأفكار موزعة في كتاب القرضاوي السابق وفي كتب أخرى له ولغيره من التي عالجت الموضوع.

المراجع

١- آل حبيل، ذاكر، باحث سعودي: "خطاب العولمة راهنية المفهوم وكونية الهيمنة". مجلة الكلمة. السنة الخامسة، عدد١٩، خريف ١٩٩٨.

٢- إبراهيم، حسنين: "العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية". عالم الفكر. مجلد٢٨ عدد٢، الكويت١٩٩٩.

٣- إبراهيم، حيدر: "العولمة وجدل الهوية الثقافية". مجلة عالم الفكر. مجلد٢٨ عدد٢ ص٩٥-٩٧. الكويت١٩٩٩

٤- أبو اصبع، صالح (تحرير): العولمة والهوية. أوراق مؤتمر علمي. جامعة فيلادلفيا. عمان ١٩٩٩.

٥- أمين، جلال: "العولمة والدولة". مجلة المستقبل العربي. عدد٢٢٨ ، بيروت١٩٩٨.

٦- الافتتاحية. مجلة البيان . إصدار المنتدى الإسلامي. عدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٨.

٧- التلاوي، عدنان: "العولمة وانعكاساتها على تشريعات العمل". مجلة العمل العربية. عدد٦٨، عام ١٩٩٧

٨- الجابري، محمد عابد. جامعة محمد الخامس بالرباط: "العولمة والهوية الثقافية". مجلة المستقبل العربي. عدد٢٢٨ ص١٤-١٧ بيروت١٩٩٨. وهي ورقة قدمها لندوة العرب والعولمة في بيروت عام ١٩٩٧

٩- جامعة جرش الأهلية: "الهوية الإسلامية في عالم متغير". كتاب مجموعة الأوراق العلمية المقدمة لمؤتمر كلية الشريعة بالعنوان المذكور، في جامعة جرش الأهلية في الأردن، ٢٠٠٤

١٠- الجميل، سيار: العولمة والمستقبل . ط١. الأهلية للنشر، عمان ٢٠٠٠

١١- الجميل، سيار. مجلة المستقبل العربي. عدد٢١٧، بيروت ١٩٩٧.

١٢- حجازي، أحمد: " العولمة وتهميش الثقافة الوطنية". مجلة عالم الفكر. مجلد٢٨ عدد٢، المجلس الوطني للثقافة، الكويت١٩٩٩.

١٣- حسين، علي: "العولمة: وجهة نظر إسلامية".مجلة منار الإسلام. نوفمبر١٩٩٨.

١٤- حنفي، حسن، والعظم، صادق جلال: ما العولمة. ط١. دار الفكر، دمشق وبيروت ١٩٩٩

١٥- الخضيري، محسن: العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة. ط١. مجموعة النيل للنشر، القاهرة ٢٠٠٠

١٦- الخطيب، حسام: "أي أفق للثقافة العربية وآدابها في عصر الاتصال والعولمة". مجلة عالم الفكر. مجلد ٢٨ عدد٢، الكويت ١٩٩٩

١٧- خلف، سليمان: "العولمة والهوية الثقافية". المجلة العربية للعلوم الإنسانية. عدد ٦١ عام١٩٩٨.

١٨- رئيس التحرير. "التمهيد". مجلة عالم الفكر. مجلد٢٨ عدد٢، الكويت ١٩٩٩.

١٩- الرميحي، محمد: "العولمة وفخاخها". مجلة العربي. عدد ٤٨٤، آذار١٩٩٩.

٢٠- زقزوق، محمود: "الإسلام في عصر العولمة". من كلمته في افتتاح المؤتمر الرابع للفلسفة الإسلامية في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في١٩٩٩/٥/٤. وانظر: مجلة منبر الإسلام. مايو١٩٩٩.

٢١- زكي، رمزي: "تناقضات حاكمة لمستقبل العولمة". مجلة الاجتهاد. عدد٣٨.

٢٢- سليمان، عدنان: "مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي". مجلة الفكر العربي. عدد٩٣، بيروت ١٩٩٨.

٢٣- سنو، غسان منير، والطراح، علي أحمد: العولمة والدولة والمجتمع العالمي. ط١. دار النهضة العربية، بيروت ٢٠٠٢

٢٤- الشاعر، ناصر الدين: الخطاب الديني في ظل العولمة. ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلماء ودورهم في نهضة الأمة، الذي عقده في عمان المركز الأردني للدراسات والمعلومات بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢ لعلماء الشام.

٢٥- الشاعر، ناصر الدين: صراع الهوية والانتماء في مواجهة العولمة. ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر الهوية في عالم متغير في كلية الشريعة بجامعة جرش بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٩

٢٦- شعراوي، حلمي: حوارات سمير أمين. مؤسسة عيبال للدراسات والنشر. دمشق ١٩٩٤.

٢٧- شلبي، أحمد: "العولمة". مجلة منبر الإسلام. مصر١٩٩٩.

٢٨- شومان، محمد: "عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي". مجلة عالم الفكر. مجلد٢٨ عدد٢، الكويت ١٩٩٩.

٢٩- الطراونة، محمد فايز: "ضيوف غير مدعوين والتمييع الثقافي". مجلة الفكر العربي. عدد٩٣ بيروت١٩٩٨

٣٠- عبد السلام، رفيق(مدير منتدى الإسلام والحداثة): "كيف يرتقي الخطاب الإسلامي إلى مستوى العالمية" مجلة الكلمة.

٣١- عبد الله، عبد الخالق: قسم العلوم السياسية في جامعة الإمارات العربية. "العولمة". مجلة عالم الفكر. مجلد ٢٨ عدد٢، المجلس الوطني للثقافة. الكويت١٩٩٩.

٣٢- عبيد، نايف علي: "العولمة والعرب". مجلة المستقبل العربي. عدد ٢٢١. بيروت ١٩٩٧.

٣٣- العجلة، علي: " العولمة الاقتصادية". مجلة منار الإسلام. نوفمبر١٩٩٨.

٣٤- عصمة، الحسين: "العالم الإسلامي وتحديات العولمة". مجلة الكلمة. عدد١٩، عام ١٩٩٨.
٣٥- القرضاوي، يوسف: خطابنا الإسلامي في عصر العولمة. ط١، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٤
٣٦- مبروك، محمد إبراهيم (تحرير): الإسلام والعولمة. الدار القومية العربية. أوراق مؤتمر علمي عقد عام ١٩٩٨ في مصر بعنوان الإسلام والعولمة. الدار القومية ودار جهاد، مصر ١٩٩٩.
٣٧- مجيد، كمال: العولمة والديمقراطية. دار الحكمة. لندن ٢٠٠٠
٣٨- محفوظ، محمد: "نقد المشروع الثقافي الغربي وطموحات العولمة". الكلمة. عدد ١٩، بيروت ١٩٩٨
٣٩- محمود، إبراهيم: "العولمة هل هي انفجار الهوية".مجلة الفكر العربي. عدد٩٣، بيروت ١٩٩٨.
٤٠- مرزوق، نبيل: "حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد". مجلة العمل العربية. عدد٦٨، ١٩٩٧
٤١- مركز دراسات الوحدة العربية. العولمة وتداعياتها على الوطن العربي. سلسلة كتاب المستقبل العربي. بيروت٢٠٠٣
٤٢- مسعد، محيي محمد: ظاهرة العولمة : الأوهام والحقائق. ط١. مكتبة الإشعاع، ط١ مصر ١٩٩٩.
٤٣- المعطي، عبد الباسط: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي. مكتبة مدبولي، مصر ١٩٩٩
٤٤- ياسين، السيد: "في مفهوم العولمة". مجلة المستقبل العربي. عدد٢٢٨، بيروت ١٩٩٨.
٤٥- محمود، إبراهيم. السوري: "العولمة هل هي انفجار الهوية". مجلة الفكر العربي. عدد٩٣ بيروت١٩٩٨.
٤٦- يوسف، محمد: "حقوق الإنسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة." مجلة البيان. عدد ١٣٢، إصدار المنتدى الإسلامي ١٩٩٨
٤٧- هاني، إدريس: "كيف يقرأ المثقفون العرب العولمة". مجلة الكلمة. عدد١٩، بيروت١٩٩٨.